حسين عبد الرازق



# الجيش المصرى والسياسة والحُكم



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية






# الجيش المصرى والسياسة والحُكم

# الجيش المصرى والسياسة والحُكم

حسين عبدالرازق



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠١٥

## حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٥م-١٤٣٦ هـ



**المكتبة الأكاديمية**

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير - الدقي - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

## إهـــداء

إلـــى شـــــهداء القــوات المســـــلحة

الذى ســقطوا دفــاعا عن الوطــن

فى الحروب ضد العدو الخارجى

وفى الحرب ضد الإرهاب الداخلى

قبل أن ينقضى عام على حكم الإخوان لمصر راهنت قوي شعبية وأحزاب وقوي سياسية علي القوات المسلحة وقيامها بالتحرك لإسقاط حكم جماعة الإخوان بعد أن قادت الجماعة ورئيس جمهوريتها "د. محمد مرسي" البلاد إلي حافة الهاوية، وأدت ممارساتها إلي انهيار الدولة وفقدان الأمن وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأحوال الناس المعيشية وسقوط دولة القانون.

البعض دعا إلي ذلك صراحة وحرض عليه، وآخرون توقعوا ذلك وتمنوه دون إعلان أو تصريح. بينما عارض سياسيون وأحزاب ديمقراطية عودة القوات المسلحة للمشهد السياسي وتولي المسئولية.

في يوم الجمعة ١٦مارس ٢٠١٣ طالب آلاف من المتظاهرين المنتمين لـــ "ائتلاف الأغلبية الصامتة" و"ثوار المنصة" و"ائتلاف مصر فوق الجميع" و"شباب ماسبيرو" وأحزاب تيار الاستقلال والعسكريين المتقاعدين، المشاركين

في "جمعة الفرصة الأخيرة" أمام النصب التذكاري في مدينة نصر لدعم الجيش وقيادة القوات المسلحة ضد محاولات الرئيس د. محمد مرسي "أخونة" القوات المسلحة.. طالبوا القوات المسلحة بالتدخل لإنقاذ مصر من حكم الإخوان المسلمين.. ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها.. "الشعب يريد إسقاط النظام" و"رسالة إلي الجيش.. أغيثونا من الإخوان" ورددوا هتافات تقول "واحد اتنين.. الجيش المصري فين" و"يا سيسي قول الحق إنت معانا وإلا لأ" و"يا سيسي خد قرارك شعب مصر في انتظارك". ووزع المتظاهرون نماذج لتوكيلات للفريق عبد الفتاح السيسي لإدارة البلاد.

وكانت ظاهرة تسجيل توكيلات لتفويض القائد العام للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد قد انطلقت من بورسعيد لتنتشر بعد ذلك في عدد من المحافظات. ورغم أن هذه التوكيلات لا قيمة دستورية أو قانونية لها لكن دلالتها الرمزية السياسية مهمة للغاية. فهي تذكرنا بتحرير التوكيلات للوفد المصري برئاسة سعد زغلول للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس. وكما يقول د.إبراهيم درويش أحد الفقهاء

الدستوريين المعدودين في مصر والعالم.. "مظاهرة جمع التوكيلات للسيسي نوع من التعبير عن الغضب وليس دعوة إلي انقلاب عسكري.. الغضب بسبب سياسات حمقاء أدخلت البلاد في نفق مظلم".

وقام مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بإجراء استطلاع للرأي حول مدي تقبل المواطنين لفكرة عودة الجيش للعب دور سياسي في المرحلة الراهنة، وجاءت نتيجة الاستطلاع كاشفة، فقد أيد ٨٢% من المشاركين في الاستفتاء في القاهرة الكبري والدلتا ومدن القناة وشرق مصر والصعيد والمدن الساحلية (الحضر والريف) عودة الجيش لتولي القيادة السياسية للبلاد لفترة مؤقتة انتقالية.

ونشرت صحيفة الدستور علي صفحتها الأولي يوم الخميس ٢١ مارس ٢٠١٣ ضمن عناوينها الرئيسية باللون الأحمر (المانشيت) ما يشبه النداء للقوات المسلحة قائلة: "انهض يا جيش ولا تنتظر أحدا فإذا قامت ثورة الجياع فسوف يكتمل المخطط الإجرامي الذي بدأ تنفيذه بالفعل.. حينئذ لن يسعفنا الوقت.."

"انهض يا جيش ولا تنتظر ولا تلتفت إلي من أساء إليك من قبل. فالشعب يؤيدك وسيساندك وسيهتف لك. لتعود دولة القانون ودولة الأمن والبسمة لشعب مصر".

## الدفاع عن الحدود

وفي حوار مع السياسي ورجل القانون البارز "عصام الإسلامبولي" لصحيفة الوفد، قال "الدستور الحالي يفتح الباب علي مصراعيه للقوات المسلحة للتدخل لحماية المواطن المصري من ميليشيات الإخوان المسلمين طبقاً للمادة ١٩٤ التي تنص علي أن "القوات المسلحة ملك للشعب المصري مهمتها حماية البلاد والحفاظ علي أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات ويحظر علي أي فرد أو جماعة أو جهة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية" ومعني ذلك أن القوات المسلحة لابد أن تحمي البلاد من هذه الميليشيات، ولذا أعتقد أن الدعوة إلي تدخل القوات المسلحة ليست دعوة لحكم البلاد وإنما دعوة لحماية المواطن المصري من الميليشيات العسكرية التي يحميها ويرعاها رئيس الجمهورية"..

وفي تقرير صحفي للزميل "عبد الرازق توفيق" في صحيفة الجمهورية حدد ثلاث حالات تتحرك خلالها القوات المسلحة وهي:

- خطر يهدد سلامة وأمن البلاد واستقرارها، مثل وصول حالة الأمن إلي أدني مستوياتها بحيث تصل إلي حد اقتتال المواطنين في الشوارع وتهديد الأمن والسلام الاجتماعي وأرواح المواطنين..
- وصول الاقتصاد الوطني إلي حد الانهيار والسقوط بحيث يهدد وينذر بضياع وسقوط البلاد.
- استمرار حالة التمزق والانقسام وعدم مضي البلاد إلي الأمام واستمرار هبوط المنحني إلي الأسفل.

بالمقابل فهناك رفض لعودة القوات المسلحة للحكم وإدارة البلاد من جانب أحزاب وقوي ديمقراطية. يقول د.محمد أبو الغار في حوار مع صحيفة الشروق "في رأيي -وأعتقد أنه رأي جبهة الإنقاذ أيضا- أن دور الجيش المصري هو الدفاع عن الحدود وليس حكم مصر إن ابتعاد الجيش عن الخلافات السياسية وبعده عن السلطة أعاد له كل الاحترام. أرفض عودة الجيش للسياسة واشتراكه في أي أزمات داخلية إلا في حالة حماية المنشآت واندلاع حرب أهلية تؤدي لسيل دماء في الشوارع، فيجب في هذه الحالة أن يتدخل ليفض الاشتباك ثم يعود لثكناته مرة أخري".

## القوات المسلحة .. تحكم

والقوات المسلحة التي يدور حولها هذا الجدل تحتل المركز العاشر بين جيوش العالم من حيث العدد، فالأفراد الموجودين في الخدمة يصل عددهم إلي ٤٦٨٥٠٠، بينما هناك ٤٧٩ ألفا في الاحتياطي، وتضم أربعة أفرع رئيسية هي القوات البرية وقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية والقوات البحرية، وهناك أيضا الحرس الجمهوري وحرس الحدود، إضافة إلي قوة شبه عسكرية تتبع وزارة الداخلية وهي قوات الأمن المركزي وتبلغ ٣٠٠ ألف فرد.

وتلعب القوات المسلحة دوراً سياسياً في إدارة البلاد منذ قام تنظيم الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بإسقاط النظام القائم في البلاد ثم عزل الملك في ٢٦ يوليو وإلغاء النظام الملكي في ١٨ يونيو ١٩٥٣، سواء كان هذا الدور مباشرا أو غير مباشر.

كان تنظيم الضباط الأحرار بزعامة "البكباشي" جمال عبد الناصر تنظيما سرياً داخل القوات المسلحة تأسس بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨، نجح في ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢

في الاستيلاء علي قيادة القوات المسلحة بكوبري القبة واعتقال عدد كبير من القيادات العسكرية من رتبة قائم مقام (مقدم) فما فوق، كما استولوا علي الإذاعة والمفاصل الرئيسية في الدولة، وأذاعوا بياناً "من اللواء محمد نجيب إلي الشعب المصري "يبشرهم بتطهير الجيش"، وتلي ذلك إجبار الملك فاروق علي التنازل عن العرش لولي عهده "أحمد فؤاد" في ٢٦ يوليو وتولي قيادة تنظيم الضباط الأحرار الذي تحول إلي مجلس قيادة الثورة المشكل من ١٣ من الضباط هم "اللواء محمد نجيب – وهو الوحيد الذي لم يكن ضمن تنظيم الضباط الأحرار– والبكباشي جمال عبد الناصر وأنور السادات وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وحسين الشافعي وصلاح سالم وجمال سالم وخالد محيي الدين وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادي وعبد المنعم أمين وحسن إبراهيم" سلطة الحكم.

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ أصدر مجلس قيادة الثورة إعلانا دستوريا ينص علي إلغاء النظام الملكي وحكم أسرة محمد علي، وإعلان الجمهورية وتولي اللواء أركان حرب محمد نجيب "قائد الثورة" رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته

الحالية في ظل الدستور المؤقت. ووقع علي الإعلان الدستوري جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الأحد عشر بعد أن خرج من المجلس "عبد المنعم أمين ويوسف صديق" لأسباب مختلفة. وكان مجلس قيادة الثورة قد حدد ستة مبادئ يعمل علي تحقيقها وهي: "القضاء علي الإقطاع – القضاء علي الاستعمار – القضاء علي سيطرة رأس المال علي الحكم – بناء حياة ديمقراطية سليمة – بناء جيش وطني. "وفي مارس ١٩٥٤ انفجر الصراع بين مجلس قيادة الثورة واللواء محمد نجيب فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ أو معركة الديمقراطية وانتهت بإعفاء نجيب من مناصبه وتحديد إقامته بدءاً من ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ وتولي مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبد الناصر السلطات كافة حتي انتخاب جمال رئيساً للجمهورية في استفتاء عام في ٢٤ يونيو ١٩٥٦. واستمر عبد الناصر رئيساً للجمهورية حتي وفاته في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وخلفه الرئيس محمد أنور السادات حتي اغتياله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتلاه حسني مبارك من ١٤ أكتوبر ١٩٨٠ حتي ١١ فبراير ٢٠١١.

## الحكم المطلق

وتخلى مجلس قيادة الثورة عن مسئولية الحكم وحل هذا المجلس مع صدور دستور ٢٣ يونيو ١٩٥٦، لم يكن يعني انتهاء دور القوات المسلحة في السياسة وحكم مصر باعتبارها المؤسسة الرئيسية ضمن مؤسسات الحكم.

فرؤساء الجمهورية منذ عام ١٩٥٢ ينتمون جميعاً للقوات المسلحة بدءاً باللواء محمد نجيب مروراً بجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك وصولاً إلي المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة والقائم بعمل رئيس الجمهورية من ١١ فبراير ٢٠١١ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وكما يقول د. معتز سلامه "لا يمكن اعتبار الرئيس العسكري منفصلا عن المؤسسة بمجرد ارتدائه اللباس المدني، ومن ثم هناك قدر من الاستمرارية في ادراكات وقناعات الرئيس وهو في الخدمة العسكرية تنعكس بالتأكيد علي أدائه في الرئاسة.. وفي نظام الرئيس فيه الحاكم المطلق الذي يستند إلي الأجهزة العسكرية والأمنية يصعب القول بعدم وجود تأثير سياسي عليه من مؤسستي الجيش

والأمن، لأنه لا يمكن التغاضي عن تأثير مؤسسة تتحكم في أعصاب وعقل الرئيس".

وتولي ضباط من مجلس قيادة الثورة ومن الضباط الأحرار وغيرهم مناصب وزارية رئيسية، بداية بتولي محمد نجيب رئاسة مجلس الوزراء في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وتولي جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية ثم ترك وزارة الداخلية ليتولاه زكريا محيي الدين. ولسنوات طويلة ظلت مناصب ثلاث وزارات سيادية هي الدفاع والداخلية والإعلام حكرا علي ضباط القوات المسلحة، إضافة إلي تولي عسكريين مناصب وزراء التربية والتعليم والمواصلات والحكم المحلي. وامتدت العسكرة إلي سفراء مصر في الخارج ورؤساء شركات القطاع العام والمحافظين وسكرتيري المحافظات ورؤساء المدن.. إلخ. وفي إحصائية حول سيطرة ضباط القوات المسلحة -وضباط الشرطة - علي الإدارة المحلية نشرت عام ١٩٩٧، تبين أن ٦٥ حركة تعيينات منذ بدء الإدارة المحلية في ١١ سبتمبر ١٩٦٠ تعاقب خلالها علي مصر ٢١٨ محافظ، كان من

بينهم ٧١ ضابطاً من القوات المسلحة و١٥ ضابط شرطة بنسبة ٥٦%.

والقوات المسلحة هي المؤسسة الرئيسية الضامنة والحامية للحكم. فانقلاب القصر الذي قاده الرئيس السادات في ١٣ مايو ١٩٧١ وأسماه ثورة ١٥ مايو، اعتمد في تنفيذه علي الحرس الجمهوري ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومعاونيه. والذي أنقذ نظام الحكم من السقوط عقب انتفاضة الشعب المصري في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ هي القوات المسلحة. وتكرر تدخلها لإنقاذ الحكم في عهد مبارك عقب تمرد قوات الأمن المركزي عام ١٩٨٦. وأدخل مبارك القوات المسلحة طرفاً في صراعه مع الجماعات الإسلامية المسلحة بتقديم المتهمين من قياداتها وأعضائها بارتكاب جرائم إرهابية للمحاكمة العسكرية والحكم علي أكثر من ٨٠ منهم خلال تسعينات القرن الماضي بالإعدام. كما قدم قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط للمحاكمة أمام القضاء العسكري.

## الجيش .. والثورة

وقد عادت القوات المسلحة لتولي مسئولية الحكم وإدارة البلاد مباشرة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتنحية رئيس الجمهورية "محمد حسني مبارك" الذي استمر في منصبه ثلاثين عاماً متصلة!.

لقد نزل الجيش في القاهرة والإسكندرية والسويس يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ بعد اختفاء الشرطة. وبدأت الأحداث في ساعة مبكرة فجر الجمعة باقتحام الشرطة لميدان التحرير واعتقال لعشرات من النشطاء السياسيين سواء من أطلق عليهم شباب الثورة أو أعضاء الأحزاب والحركات الاحتجاجية المتواجدين بميدان التحرير. وفي نفس الوقت أصدرت وزارة الاتصالات أمراً بوقف خدمة الانترنت والرسائل القصيرة (sms) والاتصال عبر الهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجمهورية وفي كل الشبكات. وجاء رد الفعل الشعبي قوياً ومباشراً، فبعد صلاة الجمعة انطلقت مظاهرات شعبية واسعة وغير مسبوقة في عديد من المدن المصرية، شارك فيها أعضاء الأحزاب السياسية والعمال

والموظفون ومواطنون عاديون، رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً لتتحول انتفاضة ٢٥ يناير إلي ثورة شعبية. ولجأت الشرطة في القاهرة والإسكندرية والسويس لإطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي، ورد المتظاهرون بتصعيد هتافاتهم ضد النظام والمطالبة بسقوطه وسقوط الرئيس محمد حسني مبارك . وتحول ميدان التحرير إلي كتلة صلبة من مئات الألوف من المتظاهرين، وتم إحراق معظم مراكز الشرطة في الإسكندرية وانسحبت قوات الأمن من المدينة، وسيطر المتظاهرون في السويس علي قسم شرطة الأربعين، وتم حرق مقر الحزب الوطني الرئيسي في القاهرة ودمرت مقرات الحزب في عدة مدن وحرقت صور مبارك. وفي حدود السادسة مساء انسحبت الشرطة بصورة مفاجئة ومريبة من جميع أنحاء مصر وتم فتح السجون وهروب عديد من المسجونين الجنائيين والمعتقلين السياسيين، وسادت حالة من الفوضي والقلق والسلب والنهب في الشوارع. وفي السادسة والنصف تم إعلان حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس، ونزول القوات المسلحة إلي الشارع.

منذ اللحظة الأولي لنزول القوات المسلحة حددت موقفها عبر تصريحات رئيس الأركان الفريق سامي عنان الذي أعلن من خلالها أن الجيش يري مطالب المتظاهرين شرعية وأنه لم ولن يلجأ إلي استخدام القوة ضد الشعب. وأكد المجلس الأعلي للقوات المسلحة هذا الموقف في البيان الأول الذي أصدره في ١٠ فبراير ٢٠١١ وقال فيه "انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصاً علي سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته وتأكيدا وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة.. انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير المجلس الأعلي للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتي تاريخه "وأصدر المجلس بيانين يوم ١١ فبراير، الأول قبل تنحي مبارك تعهد فيه بإنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات (انتخابات ٢٠١٠) وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية، ورعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة

وحزم، وعدم الملاحقة الأمنية للشرفاء ، الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين.

وجاء في البيان الثاني بعد إزاحة مبارك عن السلطة وإعلان تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.. "..ونحن نعلم جميعاً مدي جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغييرات جذرية فإن المجلس الأعلي للقوات المسلحة يتطلع مستعيناً بالله سبحانه وتعالي للوصول الي تحقيق أمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلي بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع. إن المجلس في نفس الوقت ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب..".

وتوالت البيانات في هذا الاتجاه الي أن أصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الأول في ١٣ فبراير ٢٠١١ والذي تضمن:

١- تعطيل العمل بأحكام الدستور(دستور ١٩٧١).

٢- يتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشوري ورئيس جمهوريته.

٣- يتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة تمثيله أمام كل الجهات في الداخل والخارج.

٤- حل مجلسي الشعب والشوري.

٥- للمجلس الأعلي للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.

٦- تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب.

٧- تكليف وزارة د. أحمد محمد شفيق الاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.

٨- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشوري والانتخابات الرئاسي.

٩- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

وبإصدار هذا الإعلان الدستوري تولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة حكم البلاد والسلطتين التنفيذية والتشريعية.

## الجيش .. يحمي النظام

ورحب كثيرون بتولي القوات المسلحة للسلطة بعد خلع رئيس الجمهورية، واعتبروا نزول القوات المسلحة للشارع في ٢٨ يناير وما تلاها من أحداث حتي خلع الرئيس في ١١ فبراير ٢٠١١ انحيازاً من جانب المجلس الأعلي للقوات المسلحة.

بينما القراءة الدقيقة لما حدث تقول أن المجلس الأعلي للقوات المسلحة جزء من النظام السياسي القائم في مصر في ظل دستور ١٩٧١، وأن قيامه بالضغط علي حسني مبارك بعد أن طالبت القوي المشاركة في ثورة ٢٥ يناير بإسقاط النظام ورحيل الرئيس، كان بمثابة تضحية برأس النظام وبعض معاونيه للحفاظ علي النظام. وهذا لا ينفي أن القوات المسلحة حمت المتظاهرين بعد نزولها للشارع ولم تستخدم القوة ضد ملايين المتظاهرين في ميدان التحرير وميادين مصر الأخري، وكما قالت صحف أجنبية "إن الجيش المصري برهن علي أنه يعرف حدود القوة، وأن أصبعه

ليست خفيفة علي الزناد مثل جيوش أخري. وقد أثبت هذا الجيش الحكمة والتصميم والحساسية".

ومن الضروري عند أي تناول لدور القوات المسلحة بعد ثورة ٢٥ يناير وتوليه مسئولية إدارة البلاد منذ ١١ فبراير ٢٠١١، أن نضع في الاعتبار طبيعة تشكيل المجلس الأعلي للقوات المسلحة.

فالمجلس يتكون من مجموعة من كبار ضباط القوات المسلحة -إذا استثنينا رئيسه الذي هو رئيس الجمهورية - لا علاقة لهم بالسياسة أو الحكم وليس لديهم انتماءات حزبية أو سياسية، وإنما هم عسكريون محترفون وخلال هذه الفترة الحرجة كان المجلس يجتمع بعيداً عن رئيسه وتولي رئاسة كل الاجتماعات نائب رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة "المشير محمد حسين طنطاوي" القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع. وكان المجلس يضم في عضويته رئيس الأركان "الفريق سامي عنان" وقائد القوات البحرية "الفريق مهاب مميش" وقائد القوات الجوية "الفريق رضا محمود حافظ" وقائد قوات الدفاع الجوي "الفريق عبد العزيز سيف الدين" وقائد المنطقة المركزية العسكرية "اللواء حسن

الرويني" وقائد الجيش الثاني الميداني "اللواء أركان حرب محمد حجازي" وقائد الجيش الثالث الميداني "اللواء أركان حرب صدقي صبحي" وقائد المنطقة الشمالية "اللواء أركان حرب حسن محمد أحمد" وقائد المنطقة الجنوبية "اللواء أركان حرب محمود إبراهيم حجازي" وقائد قوات حرس الحدود "اللواء أركان حرب محمد عبد النبي" ومساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقانونية "اللواء ممدوح شاهين" ومساعد وزير الدفاع ورئيس هيئة التنظيم والإدارة "اللواء محسن الفنجري" ومدير إدارة الشئون المعنوية "اللواء أركان حرب إسماعيل عتمان" ومساعد وزير الدفاع لشئون التسليح "اللواء محمد العصار" ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة "اللواء محمد صابر عطية" ورئيس الهيئة الهندسية "اللواء طاهر عبد الله" ومساعد وزير الدفاع للشئون السياسية "اللواء مختار الملا" ومساعد وزير الدفاع "اللواء عادل عمارة" ومساعد وزير الدفاع "اللواء طارق المهدي" وعضو المجلس العسكري "اللواء ممدوح عبد الحق" ومدير جهاز المخابرات الحربية "اللواء عبد الفتاح السيسي".. وعلي خلاف تنظيم الضباط الأحرار بقيادة الرئيس "البكباشي جمال عبد الناصر" والمكون من مجموعة من الضباط من رتب مختلفة تراوحت

في مجلس قيادة الثورة بين صاغ وبكباشي وقائمقام (باستثناء اللواء محمد نجيب)، وكان تنظيما سرياً انقلب علي قيادة القوات المسلحة، وارتبط أعضاؤه بمن فيهم جمال عبد الناصر بالأحزاب السياسية في فترة من حياتهم خاصة الحركة الشيوعية والإخوان المسلمين والوفد.. فأعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة لم يكن لهم أي ارتباطات أو ميول سياسية أو حزبية. يقول د.معتز سلامة أن أعضاء المجلس تميزوا بـــ "الضعف الشديد فيما يتعلق بالثقافة السياسية، فالاحترافية والمهنية للقوات المسلحة وإبعاد الجيش عن السياسة أديا إلي عزل المؤسسة كثيراً عن الأوضاع المدنية الداخلية، وهو أمر أفقد القيادات العسكرية الخيال السياسي للتعامل مع أوضاع طارئة أو أزمات سياسية حادة".

إن حقبة الرئيس مبارك قضت علي القادة والجنرالات أصحاب الرؤي، فبالنظر للمخاوف من المؤسسة فقد قام الرئيس السابق بتصفية مختلف القادة ممن يمتلكون رؤي وخيالا سياسيا "أمثال الفريق سعد الدين الشاذلي والمشير عبد الحليم أبو غزالة والفريق يوسف صبري أبو طالب".

وعلي خلاف ضباط ثورة ٢٣ يوليو والذين كانوا جميعاً في سن الشباب، فأغلبية ضباط المجلس الأعلي للقوات المسلحة في ١١ فبراير ٢٠١١ كانوا من كبار السن. فالمشير محمد حسين طنطاوي كان في السابعة والسبعين (ولد في ٣١ أكتوبر ١٩٣٥)، والفريق سامي عنان كان في الرابعة والستين وكذلك الفريق مهاب مميش، وبصفة عامة فقد جاوز أعضاء المجلس العام الستين بعام أو أكثر.

وشغل المشير طنطاوي منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع لمدة ٢٠ عاماً متصلة، وهو الذي اختار أعضاء المجلس واحداً واحداً ويدينون بالولاء الشخصي له، فبعضهم كان برتبة رائد أو مقدم أو عقيد عندما كان طنطاوي برتبة فريق وقائد عام للقوات المسلحة.. ورغم نجاح المجلس الأعلي للقوات المسلحة في الأيام الأولي بعد نزوله للشارع وتوليه إدارة البلاد في ١١ فبراير ٢٠١١ في التعامل مع الموقف ومواجهة حالة الانفلات الأمني وحماية مؤسسات مهمة مثل مطبعة البنك المركزي والمتحف المصري، وتأمين المظاهرات والمحافظة علي سلميتها و"تأييد مطالب المحتجين والتعامل معهم سلمياً وبود شديد"،

وهو الأمر الذي كان مثار ملاحظات ايجابية من أجهزة الإعلام العالمية.. ومن الإدارة الأمريكية حيث قال باراك أوباما إن المؤسسة العسكرية "خدمت بلادها بوطنية وبمسئولية كهيئة تصريف لأعمال الدولة.." وأضاف فيليب كراولي المتحدث باسم الخارجية الأمريكية قائلاً "نحترم الدور الذي اضطلع به الجيش المصري ونشجعه علي مواصلة التحلي بضبط النفس الذي أظهره خلال الأيام الماضية".. إلا أن إدارة المجلس الأعلي للقوات المسلحة للفترة الانتقالية حفلت بعديد من الأخطاء والسلبيات، التي أدت في النهاية إلي الأزمة الشاملة التي تواجهها هذه الأيام.

## رهان الأغلبية

لقد تخوف البعض من تكرار تجربة ١٩٥٢ عندما استمرت الفترة الانتقالية بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار ومجلس قياد الثورة لمدة ٤ سنوات حتي صدور الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ وما تلاه من دساتير لا تحقق ما وعدت به ضمن المبادئ الستة المشهورة من إقامة الديمقراطية وحياة نيابية سليمة وصولا إلي دستور ١٩٧١ الذي قنن الاستبداد وأغلق الباب أمام التحول الديمقراطي.. إلا أن الغالبية راهنت علي اختلاف الظروف والأوضاع. بدءاً باختلاف طبيعة القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتباين بين الأوضاع التي تولت فيها القوات المسلحة السلطة عام ١٩٥٢ وعام ٢٠١١، ففي عام ٥٢ كانت القوي الشعبية الساعية للتغيير قد وصلت إلي طريق مسدود وبدا حلم الثورة والتغيير مجهضاً رغم انتفاضة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ وإضراب البوليس عام ١٩٤٧ وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية وإزاحة حزب الوفد عن الحكم، وتحرك تنظيم الضابط الأحرار ليقوم بالانقلاب علي الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ويسقط النظام الملكي ويعلن الإصلاح الزراعي والمبادئ الستة "تصفية الإقطاع وسيطرة رأس المال علي الحكم والجلاء والقضاء علي الاستعمار وإقامة الديمقراطية وحياة نيابية سليمة".

بينما كانت الصورة مختلفة عام ٢٠١١ كانت الحركة الشعبية في صعود، ووصلت قمتها في انتفاضة شباب التحرير يوم ٢٥ يناير التي تحولت إلي ثورة شعبية بانضمام كل القوي والفئات والطبقات إليها. وساهم في الوصول إلي هذه اللحظة والمشاركة فيها الأحزاب والقوي السياسية التي صاغت بما طرحته من برامج ووثائق للتغيير والمعارك السياسية والجماهيرية التي خاضتها ونزولها للشارع في الفترة من ٢٠٠٣ إلي ٢٠٠٧ والمظاهرة الكبري التي نظمها حزب التجمع في ١٠ سبتمير ٢٠٠٥ عقب انتخاب مبارك لفترة رئاسية خامسة رافعاً شعار "انتخاب مبارك.. باطل باطل باطل" والهتاف بـــ "يسقط يسقط حسني مبارك" وحركة كفاية عام ٢٠٠٤ التي رفعت شعار "لا للتمديد .. لا للتوريث" والدور الذي لعبته الصحف الحزبية ثم الصحف الخاصة والقنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية في

إشاعة الوعي، والإضرابات العمالية الكبري عام ٢٠٠٦ وحتي ٢٠٠٨ التي تجاوزت المؤسسات النقابية الرسمية المخترقة من الأمن والإدارة وطرحت بقوة الحقوق العمالية، ثم حركة ٦ ابريل وثورة الاتصالات والشبكة العنكبوتية ودورها في الحشد والتنظيم من خلال الفيس بوك وتويتر، وإعتياد الفئات المختلفة ممارسة الاحتجاج دفاعاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي بلغت ذروتها بإضراب موظفي الضرائب العقارية وهو أول إضراب للموظفين منذ ثورة ١٩١٩، وجاء تحرك القوات المسلحة استجابة لهذه الثورة الشعبية التي ماتزال في عنفوانها، وقادرة دوماً علي ممارسة الفعل الثوري والتصدي لأي محاولة لسرقة الثورة والانقضاض عليها.

## أخطاء القيادة

ومع ذلك سادت مشاعر القلق والخوف علي الثورة فقد تكرر تدخل "الشرطة العسكرية" لفض اعتصامات أو إضرابات واستخدمت القوة في التعامل مع المعتصمين أو المضربين، وبلغت هذه الممارسة القمعية ذروتها ضد أساتذة وطلبة كلية الإعلام في جامعة القاهرة المطالبين برحيل عميد الكلية "حزب وطني" عندما اقتحمت الشرطة العسكرية الحرم الجامعي واعتدت علي الطلبة والأساتذة المعتصمين لتعيد إلي الذاكرة دور "البوليس الحربي" عام ١٩٥٤ في بداية الثورة والجرائم التي ارتكبها ضد القوي السياسية والنقابية والطلابية المطالبة بالديمقراطية وعمليات التعذيب والقتل في السجن الحربي.

قبل ذلك تعددت الممارسات التي توشي باتجاه المجلس العسكري للإنفراد بالسلطة وتغييب الأحزاب والقوي السياسية وتجاهلها، فاختار لجنة لتعديل الدستور يرأسها مفكر سياسي وقاض سابق من قضاة مجلس الدولة "القضاء الإداري" يتمتع باحترام وتقدير عال بين المثقفين والساسة المصريين، ولكنه

انتمي بوضوح في السنوات الأخيرة إلي تيار الإسلام السياسي، وبقية أعضائها قضاة عملوا كمستشارين لوزير العدل أو رئيس مجلس الشعب وشاركوا في صياغة التشريعات السيئة التي صدرت في عهد مبارك، والعضو السياسي الوحيد في اللجنة ينتمي "بالمصادفة" لجماعة الإخوان المسلمين..!

ورفض المجلس العسكري الاستماع لتحذير أحزاب وقوى سياسية من أن تعديل الدستور يعني إعادة دستور ١٩٧١ إلي الحياة بعد أن سقط بثورة ٢٥ يناير وتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأصر علي الاستفتاء علي هذه التعديلات ثم عاد بعد موافقة الناخبين في الاستفتاء علي هذه التعديلات ليعلن أن دستور ١٩٧١ لن يعود للحياة وأنه سيصدر إعلاناً دستوريا يضم هذه المواد المعدلة ومواد أخري "لا يعرف أحد ما هي" لتكون دستوراً للفترة الانتقالية، رافضاً ما أجمعت عليه أغلب الأحزاب والقوي السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وفقهاء القانون بأن يتم فوراً – وبعد إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وإلغاء حالة الطوارئ

والقوانين المقيدة للحريات الخاصة بالتجمع والتنظيم والأحزاب - انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يتم علي أساسه الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ثم نفاجأ أن مجلس الوزراء انتهي من إعداد خمسة مشاريع قوانين خاصة بتجريم الإضراب والتظاهر، ومباشرة الحقوق السياسية والأحزاب ومجلسي الشعب والشوري، وأن المجلس وافق عليها في سرية تامة ودون أي مناقشة أو عرض علي الأحزاب والقوي السياسية والنقابات - المخاطبة أساسا بهذه القوانين - ودفع بها إلي المجلس العسكري لتصدر بمراسيم منه.

وتوالت الممارسات والأخطاء من جانب المجلس الأعلي للقوات المسلحة، خاصة بعد تحالفه - بصورة أو أخري - مع جماعة الإخوان.

## تحالف الجيش مع الإخوان

لقد قام هذا التحالف في ضوء إدراك المجلس الأعلي للقوات المسلحة حاجته إلي تنظيم سياسي جماهيري منتشر في مدن وقري مصر، يكون بمثابة الجناح المدني للمجلس. ولم يجد ضالته في الأحزاب الديمقراطية المدنية أو ائتلافات الشباب التي شاركت في ثورة ٢٥ يناير، وقدر أن جماعة الإخوان التي كانت آخر من التحق بالثورة وأول من ترك الميدان هي هذا التنظيم.

وجاء النص في الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلي للقوات المسلحة في ٣٠ مارس ٢٠١١ علي تولي الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري (السلطة التشريعية) تشكيل "الجمعية التأسيسية "لصياغة الدستور من ١٠٠ عضو، ليفتح الباب أمام هيمنة "الإخوان المسلمين" علي الجمعية. صحيح أن انتخاب المجلسين لم يكن قد تم وبالتالي لم يتأكد حصول الإخوان وحلفائهم علي الأغلبية، ولكن المؤشرات كانت تقطع أن تيار الإسلام السياسي سيحصل علي الأغلبية وأن الإخوان ستحقق الأكثرية إضافة إلي أن

فقهاء الدستور والقوانين والساسة والمهتمين بالشأن العام كانوا يدركون أن صياغة الدساتير لا تتم بمنطق الأغلبية والأقلية وإنما علي أساس التوافق وأنه لا يجوز أن تتولي أي من السلطات الثلاث صياغة الدستور، بل وهناك حكم صادر من المحكمة الدستورية العليا المصرية في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ (القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية) يقضي بأن "الوثيقة الدستورية تنشئ سلطات الدولة بما فيها مجلس الشعب والحكومة والقضاء وتقرر مسئوليتها والقواعد التي تحكمها.. وبالتالي يكون من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية أنه يجب أن تعلو الجهة التأسيسية التي تضع الدستور دوما علي جميع سلطات الدولة، وتنفصل وتستقل عنها.. إن الدستور هو وثيقة السيادة المطلقة علي كل سلطات الدولة فلا يجوز لواحدة من هذه السلطات أن تضعه وإلا كان الأدني مسئولاً عن الأعلي.. وإلا نسبنا الأب للابن"، وقد خالف تشكيل "الجمعية التأسيسية" الأولي كل هذه القواعد والأسس، فالإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلي للقوات المسلحة في ٣٠ مارس ٢٠١١ عهد إلي الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري "السلطة التشريعية" بتشكيل "الجمعية التأسيسية" لصياغة الدستور من

١٠٠ عضو، وقرر الاجتماع المشترك من مجلسي الشعب والشوري أن يكون ٥٠% من أعضاء الجمعية التأسيسية من أعضاء مجلسي الشعب والشوري وجاء حكم محكمة القضاء الإداري في ١٠ أبريل ٢٠١٢ بوقف تنفيذ قرار تشكيل "الجمعية التأسيسية" وبطلانه ليقطع الشك باليقين.

وجاءت الضربة الثانية لمنهج التوافق عندما بدأت الأحزاب المدنية في البحث في توزيع نسبة ال ٥٠% التي تم الاتفاق علي تخصيصها للأحزاب المدنية وترك ال ٥٠% الأخري من مقاعد الجمعية التأسيسية لتيار الاسلام السياسي. فبصرف النظر عن خطأ منهج النسب ومنطق الأغلبية والأقلية، والتنازل الواسع للتيار المدني.. فقد واصل تيار الاسلام السياسي اندفاعه المجنون للهيمنة والسيطرة. فقد فاجأ الجميع بتحميل التيار المدني ممثلي المؤسسات القومية والدينية الثمانية عشر "القضاة (٦) - الأزهر (٥) - الكنيسة (٤) - الدولة "الحكومة - القوات المسلحة - الشرطة" (٣)"، متجاهلاً أنه لا يجوز تسييس أو تصنيف هذه المؤسسات أو حسابها علي هذا الطرف أو ذاك. ثم فاجأ د.السيد البدوي رئيس حزب الوفد والذي استضاف اجتماع السبت بدعوته

لحزبي "الوسط" و"البناء والتنمية" ومرجعيتهما دينية (اسلامية) باعتبارهما حزبين مدنيين لهما ٤ مقاعد في الجمعية التأسيسية ليتراجع نصيب الأحزاب والقوي والشخصيات المدنية في الجمعية التأسيسية إلي ٢٨ عضواً فقط، ولتتوفر لحزب الحرية والعدالة والنور والتيار الاسلامي أغلبية تتجاوز الـــ ٥٧ صوتاً!

وكان منطقياً أن تنسحب أحزاب المصريين الأحرار والديمقراطي الاجتماعي والتجمع (أحزاب الكتلة) من اجتماع ظهر الأحد في حزب الوفد ثم تعلن مع أحزاب التحالف الشعبي الاشتراكي والعدل والكرامة والجبهة الوطنية انسحابها من عضوية الجمعية التأسيسية، ولتتوالي الانسحابات لتصل إلي ١٢ حزبا هي "المصري الديمقراطي الاجتماعي، المصريين الأحرار، التجمع، التحالف الشعبي الاشتراكي، الكرامة، العدل، مصر العربي الاشتراكي، مصر الحديثة، السلام الديمقراطي، الاتحاد المصري العربي، المواطن المصري، المصري القومي" وينضم إلي قائمة المنسحبين "اتحاد النقابات المهنية" برئاسة سامح عاشور، ونقابة الرياضيين، ونائب رئيس مجلس الدولة، وممثل المحكمة

الدستورية العليا بقرار اجماعي من جمعيتها العمومية "لعدم وجود توافق بين القوي السياسية بشأن تشكيل تلك اللجنة"، وعدد من الشخصيات العامة مثل سامح مكرم عبيد وعمرو حمزاوي ود.عمرو الشوبكي ومصطفي النجار. ووجه ١٥ من قيادات حزب الوفد البرلمانيين ضربة لرئيس الحزب الذي قاد الوفد للتحالف مع حزب الحرية والعدالة بانسحابهم من المؤتمر المشترك للأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشوري.

وهكذا ولدت الجمعية التأسيسية الأولي فاقدة للشرعية السياسية. فلم يمثل فيها إلا ثمانية حزبيين (سبعة من تيار الإسلام السياسي وثامنهم رئاسة حزب الوفد) ولم يزد تمثيل المرأة عن ٧ والأقباط عن ٤ (إضافة لممثلي الكنيسة الأربعة) .. واختير ٧ من الشباب ومصابي الثورة أغلبهم ممن أعلنوا تأييدهم لانتخاب د. محمد مرسي (حزب الحرية والعدالة) رئيساً للجمهورية. ومن بين ٧ من نقباء النقابات المهنية اختيروا لعضوية الجمعية كان هناك خمسة محسوبين علي تيار الإسلام السياسي!

وعندما اتضح أن حزب الحرية والعدالة وحزب النور اللذين يهيمنان علي الأغلبية في مجلس الشعب والشوري يتجهان إلي تشكيل "الجمعية التأسيسية" الثانية بنفس المنطق وأنها ستحمل نفس العوار الذي كان سبباً في إبطال تشكيل الجمعية التأسيسية الأولي، قرر حزب التجمع مقاطعة الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشوري المخصص لتشكيل الجمعية التأسيسية، وغاب نوابه حتي لا يشاركوا في هذه الخطيئة، داعياً الأحزاب الديمقراطية لاتخاذ نفس الموقف، ولم تستجب الأحزاب لهذه الدعوة، ليصبح حزب التجمع وحيداً في مقاطعة هذا الاجتماع، وعندما وقع "الفاس في الراس" كما يقولون، أعلنت أحزاب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتحالف الشعبي الاشتراكي والجبهة الوطنية والكرامة وأحزاب أخري الانسحاب من الجمعية التأسيسية الثانية، كما انسحب عدد من ممثلي حزب الوفد من الجمعية بالمخالفة لقرار رئيس الحزب واستمر آخرون.

ومع بدء الجمعية التأسيسية عملها وافتضاح منهج حزبي النور والحرية والعدالة في فرض دستور "إخواني – سلفي"

علي مصر بما يهدد الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي ناضل الشعب المصري لتأسيسها منذ ما يزيد علي قرنين، توالت الانسحابات من الجمعية التأسيسية، خاصة بعد المواد والصياغات الكارثية لمواد دستورية تحت عنوان "المقومات الأساسية للدولة" و"الحقوق والحريات العامة" والتي تتحدث عن "السيادة للذات الإلهية"، وفرض مرجعية دينية لكل التشريعات يمارسها الأزهر – وهو ما رفضه بحق شيخ الأزهر الجليل – وتعطيل الصحف وإلغاء صدورها متناسين أن المواد القانونية الخاصة بإلغاء صدور الصحف ألغيت في مصر منذ دستور ١٩٢٣ وأن تعطيل الصحف تم إلغاء مواده منذ ست سنوات، كما اعترض المهيمنون علي الجمعية التأسيسية علي النص علي عدم التمييز بين المصريين علي أساس "الجنس أو العرق" والنص علي إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، وعلي مادة تجرم تجارة الجنس والاتجار بالبشر والعبودية، رغم توقيع مصر علي الاتفاقات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعدم التمييز والتي تتضمن مثل هذه النصوص وأكثر.

وجاءت الاستقالة الأولي من الجمعية التأسيسية والتي كشفت الكثير مما يجري داخلها من الناشطة السياسية "منال الطيبي" وتلاها بيان اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية التعبير التي يرأسها الكاتب الكبير بهاء طاهر ومنسقها الزميل محمد سلماوي رئيس اتحاد الكتاب ليلقي مزيداً من الضوء علي كارثة الدستور الذي تعده "الجمعية التأسيسية"، وأصدر تحالف الوطنية المصرية ومن بين رموزه عمرو موسي ومحمد البرادعي وحمدين صباحي بياناً دعوا فيه لمقاطعة أعمال هذه الجمعية التأسيسية". ولكن بعد فوات الأوان، فقد صاغت الجمعية التأسيسية دستوراً لدولة دينية استبدادية!

ورغم الخطيئة التي ارتكبها المجلس الأعلي للقوات المسلحة بتحالفه مع جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة وفتحه الباب أمام قيام أحزاب دينية تحت مقولة أحزاب بمرجعية دينية وليست أحزابا دينية حيث حذف في الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس من المادة الخاصة بالأحزاب النص علي عدم جواز قيام أحزاب سياسية أو مباشرة أي نشاط سياسي بمرجعية دينية (المادة ٤) والذي كان موجوداً في دستور ١٩٧١ (المادة ٥).. إلا أنه حاول –

متأخراً- تدارك هذا الخطأ باعتبار أن العلاقات بين المجلس والجماعة قامت "علي اعتبارات المواءمة السياسية التكتيكية وليس علي منطق الصفقة الإستراتيجية".

لقد فوجئ المجلس الأعلي للقوات المسلحة بالجماعة وحزبها الحرية والعدالة يكشفان بسرعة "عن رغبتهما في الاستحواذ والاستئثار بالسلطة - كل السلطة - علي الرغم من التصريحات التي ملأ بها قيادات الإخوان سماء القاهرة بأن الجماعة تسعي إلي التوافق والمشاركة وليس المغالبة.. لقد بدا أن الإخوان المسلمين أرادوا بسط سيطرتهم علي كل الدولة، ووضح من خلال تصرفاتها والقرارات التي اتخذتها أنها أرادت تعريف نظام الدولة مرة واحدة دون مراعاة عملية التدرج التي تتطلبها المراحل الانتقالية. ورأي الجناح المحافظ الموجود علي رأس الجماعة أن الوقت ملائم لابتداع دولة جديدة ونقل مصر إلي حالة إسلامية كبيرة "أو تأسيس دولة المرشد".

وكانت بداية التحول في موقف الجماعة تجاه المجلس الأعلي للقوات المسلحة مع انعقاد مجلس الشعب في ٢٣ يناير ٢٠١٢، والتعبير بوضوح عن رغبتهم في إزاحة

حكومة د.كمال الجنزوري التي تحظي بتأييد المجلس. وقال الإخوان إن الحكومة لا علاقة لها بالأكثرية التي يمثلها حزب الحرية والعدالة، وعاجزة عن حل المشاكل الأساسية، واتهموها بافتعال مشاكل تؤدي لوضع البرلمان الذي يتصدره الإخوان في وضع حرج أمام الرأي العام.

ورفض المجلس الأعلي للقوات المسلحة تغيير الحكومة وتمسك بالإعلان الدستوري الذي يخلو من أي نص علي ضرورة حصول الحكومة علي ثقة مجلس الشعب، وبالتالي استمرارها حتي نهاية الفترة الانتقالية.

وبدا أن المجلس الأعلي للقوات المسلحة يستعيد سيطرته مستفيداً من أخطاء عدة ارتكبتها جماعة الإخوان ويمكن تلخيصها في الآتي:

- التعامل باستعلاء مع الأحزاب والقوي السياسية الأخري، وتجاهل التوافق والعمل بمنطق المغالبة والاستئثار بالسلطة. لقد تخلي الإخوان عن حلفاء الأمس من الأحزاب الليبرالية والقومية واليسارية، مما أدي لتلاشي "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" الذي قدم بوجوده طمأنة كثير من المصريين بشأن توجه جماعة الإخوان

ومصير البلاد في ظل وجودها في السلطة وتوسع دورها.

- الدفع في اتجاه التصويت بنعم في استفتاء مارس ٢٠١١ بما يعني إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشوري ورئاسة الجمهورية قبل إصدار الدستور، بالمخالفة لما أجمعت عليه الأحزاب والقوي السياسية.
- التقدم بمرشحين لحزب الحرية والعدالة في ٩٠% من الدوائر الانتخابية رغم الوعد بعدم المنافسة إلا علي ٣٠ أو ٣٥% من المقاعد.
- الإصرار علي تعديل قانون الانتخابات للجمع بين نظام القائمة الحزبية ونظام المقاعد الفردية بصورة تخل بالمساواة وتميّز الحزبيين علي غير الحزبيين وبالتالي وجد عوار دستوري يجعل الطعن بعدم الدستورية وقبول المحكمة الدستورية للطعن مقطوعا به. وهو ما حدث وأدي لحل أول مجلس شعب بعد الثورة.
- اللجوء للسيطرة علي مكتب مجلس الشعب ولجانه كافة، والتدخل في أعمال السلطة القضائية ومحاولة عدم تنفيذ أحكام الدستورية العليا والصدام معها.

- خوض انتخابات الرئاسة إخلالا بوعودها بعدم التقدم بمرشح للجماعة لمنصب رئيس الجمهورية والتوصل لمرشح توافقي مع الأحزاب والقوي السياسية.
- التباعد عن القوي السياسية والثورية المتحركة في الشارع وعدم المشاركة في مظاهراتها ومليونياتها مثل مظاهرة محمد محمود ومظاهرة مجلس الوزراء في ظل تحالفهم مع المجلس العسكري.

وشاب إدارة المجلس الأعلي للقوات المسلحة خلال إدارته للبلاد سلسلة من الأخطاء والممارسات المعادية للديمقراطية.

فتكرر تدخل "الشرطة العسكرية" لفض اعتصامات وإضرابات عمالية وتعاملت مع المضربين والمعتصمين باستخدام القوة. وبلغت هذه الممارسة القمعية ذروتها ضد أساتذة وطلبة كلية الإعلام بجامعة القاهرة المطالبين برحيل عميد الكلية "أحد قيادات الحزب الوطني"، عندما اقتحمت الشرطة العسكرية الحرم الجامعي واعتدت علي الطلبة والأساتذة المعتصمين.

وأصدر المجلس قانوناً بتجريم التظاهر والاعتصام والتجمهر في ظل حالة الطوارئ أي بمصادرة حقوق التظاهر والإضراب والاحتجاج بالمخالفة للدستور والمواثيق الدولية.

وتورطت القوات المسلحة في ثلاثة أحداث صدام مع المواطنين:

- الأولي المعروفة إعلامياً بأحداث "أو مذبحة" ماسبيرو، والتي بدأت بقيام مظاهرة من شبرا باتجاه مبني الإذاعة والتلفزيون في "ماسبيرو" تضم حوالي ٥٠ ألف مواطن أغلبهم من أقباط مصر، احتجاجاً علي هدم كنيسة الماريناب وتصريحات استفزازية للأقباط أدلي بها محافظ أسوان. واعتصم آلاف من الأقباط أمام المبني، ولجأت قوات الشرطة العسكرية بقيادة اللواء حمدي بدين وقوات الشرطة بقيادة اللواء محسن مراد مدير أمن القاهرة لمحاولة فض الاعتصام بالقوة مساء ٤ أكتوبر ٢٠١١، واستمرت الصدامات أمام مبني ماسبيرو وعلي كورنيش النيل وصولاً الي ميدان التحرير حتي ٩ أكتوبر، وبلغ

عدد القتلي أمام ماسبيرو ٢٧ قتيلاً وأكثر من ١٨٣ مصاباً وتحطيم العديد من السيارات.

- الثانية والمعروفة إعلامياً بأحداث شارع محمد محمود، والتي وقعت في الفترة من ١٩ الي ٢٥ نوفمبر ٢٠١١، وشهدت "حرب شوارع واشتباكات دموية بين المتظاهرين والقوات الحكومية المختلفة، قامت فيها قوات الشرطة وقوات فض الشغب بتصفية الثوار جسدياً وليس مجرد تفريقهم، ووصفها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف بأنها كانت حرب إبادة جماعية للمتظاهرين باستخدام القوة المفرطة وتصويب الشرطة الأسلحة علي الوجه مباشرة قاصداً إحداث عاهات مستديمة بالمتظاهرين، واستهداف المستشفيات الميدانية. وأكدت تقارير رسمية أن الجيش قام بجرائم حرب في هذه الأحداث. ووقعت هذه الأحداث في الشوارع المحيطة بميدان التحرير (شارع محمد محمود - قصر العيني - المنصور - البستان - التحرير - طلعت حرب - الفلكي - الشيخ ريحان - باب اللوق - قصر النيل - عبد المنعم رياض - عمر مكرم) وخاصة شارع محمد محمود بدءاً من يوم السبت ١٩ نوفمبر ٢٠١١ وحتي الجمعة ٢٥ نوفمبر ٢٠١١. وقامت

فيها الشرطة باستخدام الهراوات والصواعق الكهربائية ورصاص مطاطي وخرطوش ورصاص حي وقنابل مسيلة للدموع أقوي من الغاز القديم وقذائف مولوتوف وبعض الأسلحة الكيماوية الشبيهة بغاز الأعصاب وقنابل الكلور المكثف وغاز الخردل والفسفور الأبيض والغازات السامة.. وذلك مقابل استخدام المتظاهرين الحجارة والألعاب النارية مثل الشمروخ وأحياناً المولوتوف". وكانت محصلة هذه الحملة الأمنية أكثر من ٩٠ شهيدا من المتظاهرين وحوالي ٨٠٠٠ جريح بعضهم فقد عينيه بالرصاص المطاطي (٦٠ إصابة مباشرة في العين) و٢٢ مفقودا واعتقال ٣٨٣ متظاهراً في القاهرة غير المعتقلين في المحافظات.

- الثالثة هي أحداث مجلس الوزراء والتي بدأت يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠١١ وحتي الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ أمام مجلس الوزراء وفي ميدان التحرير احتجاجاً علي تعيين د. كمال الجنزوري رئيساً للوزراء، ومحاولة الشرطة العسكرية وقوات المظلات والقوات الخاصة فض الاعتصام أمام مجلس الوزراء، وسقط خلال هذه الأحداث ١٧ قتيلاً من المعتصمين والمتظاهرين و٩٠٠

جريح. ووقعت خلال هذه المواجهات عملية سحل إحدي المتظاهرات وتعريتها علي يد جنود القوات المسلحة، وتعرض مبني المجمع العلمي لاشتعال النار فيه، واستشهاد الشيخ عماد عفت وتشييع مسلمين ومسيحيين لجثمانه في جنازة مهيبة تحولت الي مظاهرة غاضبة هتف المشيعون خلالها "يسقط يسقط حكم العسكر" و"الشعب يريد إسقاط المشير"، وخروج آلاف النساء في مسيرات حاشدة في ميدان التحرير عصر يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ للتنديد باعتداء القوات المسلحة علي المتظاهرات.

## خلاف حول دور الجيش

وقبل انتهاء الفترة الانتقالية دار جدل طويل حول دور القوات المسلحة ومجلسها الأعلي بعد الفترة الانتقالية بين اتجاهين:

اتجاه يتبني تحديد دور سياسي للقوات المسلحة في الدستور الجديد، ويطالب بتبني وثيقة "اعلان مبادئ أساسية" تحكم صياغة الدستور، وتوضح دور القوات المسلحة في ظل حكومة مدنية وتعطيها الحق في التدخل لحماية الوحدة الوطنية والدولة المدنية، وحماية المصالح الاقتصادية للقوات المسلحة، وإبقاء ميزانية القوات المسلحة بعيدة عن رقابة المجلس التشريعي والرقابة الشعبية "كضمان للأمن القومي".

قالت تهاني الجبالي القاضية في المحكمة الدستورية العليا آنذاك "الجيش المصري يختلف عن جيوش البلاد الأخري التي تنعزل فيها الحياة السياسية. تاريخ الجيش يمنحه مصداقية خاصة، لذا فمن الطبيعي أن يضطلع بقدر من المسئولية في حماية الشرعية الدستورية والدولة المدنية".

وقال د. جمال عبد الجواد إن حالة الانقسام السياسي وضعف الثقة بين مكونات المجتمع والفاعلين السياسيين تخلق طلباً مجتمعياً وسياسياً علي وجود ضمانة تحقق التوازن بين الفرقاء الاجتماعيين والسياسيين، و"الجيش يبدو القوة الوحيدة القادرة علي توفير الضمانة من جانب كل هذه الفئات". ويضيف أن هناك شكوكاً من جانب الجيش في القوي السياسية المدنية، وأن الحال الراهن لهذه القوي غير كاف لبث الثقة في قدرتها علي التعامل مع قضايا الدفاع والأمن القومي الأكثر أهمية بالنسبة للقوات المسلحة، و"هذان العاملان لا يجعلان من الانسحاب الكامل للجيش من السياسة أمراً ممكناً، وفي الوقت نفسه فإن عودة الجيش لحالة المراقب والضامن عن بعد غير المنظمة دستورياً لم يعد أمراً ممكناً أيضاً".

وبالمقابل كان هناك اتجاه يرفض وجود دور سياسي للقوات المسلحة فيما بعد الفترة الانتقالية ويعارض بشدة النص علي هذا الدور في "إعلان المبادئ الأساسية للدستور". وعبر عن هذا الاتجاه عشرات من الكتاب والساسة والمتحدثين باسم الأحزاب السياسية الديمقراطية وعسكريون سابقون.

يقول الفريق مجدي حتاتة رئيس أركان القوات المسلحة السابق وكان أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية أن الاقتراحات بتضمين المبادئ الأساسية للدستور ومن ثم الدستور نصاً يجعل القوات المسلحة ضامناً لنظام الحكم في البلاد "سيعطي الجيش امتيازات تجعل له اليد العليا واستقلالية كاملة عن الدولة بكامل مؤسساتها، وهو أمر غير معهود في جميع دساتير مصر السابقة أو دساتير العالم المتقدم التي يمكن الاستعانة بها في وضع دستورنا الجديد.. وسيحول مصر الي ما يشبه تسلط العسكر في النموذج التركي الذي عاشت به تركيا منذ عهد أتاتورك، وعانت بسببه من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتكرار الانقلابات والإعدامات، وعزل الوزراء وتغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، طالما لم تكن المؤسسة العسكرية راضية عنها".

ولجأ المجلس الأعلي للقوات المسلحة لإصدار إعلان دستورى مكمل في ١٧ يونيو ٢٠١٢ ينص علي أن يؤدي رئيس الجمهورية المنتخب (الجديد) اليمين الدستورية أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية قبل توليه لسلطاته، وأن المجلس الأعلي للقوات المسلحة يباشر سلطة التشريع لحين انتخاب مجلس الشعب الجديد ومباشرته لاختصاصه.

كما نص علي أن يشكل المجلس الأعلي للقوات المسلحة جمعية تأسيسية جديدة لصياغة الدستور إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها. ومنح الإعلان الدستوري المكمل رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة "ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس القضاء الاعلي أو خُمس أعضاء الجمعية التأسيسية -كل علي حدة- طلب إعادة النظر في اي نص في مشروع الدستور إذا وجده متعارضاً مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية، وإذا أصرت الجمعية التأسيسية علي إبقاء النص كما هو، فله الحق في طلب عرض الأمر علي المحكمة الدستورية العليا ويكون قرارها ملزماً للجميع".

## انقلاب القصر

كان هذا الإعلان الدستوري يعني بوضوح استمرار المجلس الأعلي للقوات المسلحة في لعب دور أساسي في السياسة والحكم، وأنه شريك مع رئيس الجمهورية في إدارة شئون البلاد.

ولم يتأخر الرد كثيراً..

فلم يدرك عديد من الساسة المحللين والمتابعين للشأن العام أن قرار د. محمد مرسي رئيس الجمهورية "ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين"، إقالة كل من اللواء مراد موافي رئيس المخابرات العامة واللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية ومعهما قائد الحرس الجمهوري ومدير أمن القاهرة وقائد قوات الأمن المركزي، هي خطوة أولي في مخطط غير معلن لفرض سيطرة حزب "الحرية والعدالة" وجماعة "الإخوان المسلمين" علي مفاتيح السلطة والدولة المصرية، بهدف تفكيك وتصفية الدولة التي ناضل - ولا يزال - الشعب المصري لتأسيسها طوال ما يزيد علي ٢٠٠ عام منذ عهد محمد علي مروراً بالثورة العرابية وثورة

١٩١٩ ودستور ١٩٢٣ وثورة ١٩٥٢ وثورة ٢٥ يناير (٢٠١١)، وتأسيس دولة المرشد أو دولة الإخوان بديلاً لها.. فالقرار بدا وكأنه رد فعل لحدثين متتاليين.

**الأول:** الجريمة الإرهابية ضد موقع عسكري مصري في سيناء والذي ذهب ضحيته ١٦ جندياً وضابطاً من القوات المسلحة وكشف عن وجود فراغ أمني في سيناء، والتصريح الخطير الذي أدلي به اللواء موافي رئيس جهاز المخابرات العامة وأكد فيه أن المخابرات العامة كان لديها معلومات حول عملية إرهابية في سيناء، وقام الجهاز بدوره في وضع هذه المعلومات أمام الجهات المسئولة في القاهرة والتي تملك اتخاذ القرار "فالمخابرات جهاز لجمع المعلومات والتحليل والتوصية وليس جهاز اتخاذ القرار".

**الثاني:** تخلف رئيس الجمهورية د. محمد مرسي عن المشاركة في جنازة شهداء مذبحة سيناء، وما قيل عن أن الأجهزة المسئولة عن توفير أمن الرئيس "الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية ومديرية أمن القاهرة بوزارة الداخلية" نصحته بعدم المشاركة لوجود حالة

من الغضب بين المشيعين والمتظاهرين ضد الرئيس وحكومته وتحملهم المسئولية عن المذبحة، وصعوبة توفير أمنه خلال الجنازة، وهو ما تأكد بعد الاعتداء البدني علي رئيس وزرائه "د. هشام قنديل" وقذفه بالأحذية.

ولكن سرعان ما تبين أن هذه التغييرات كانت مقدمة لقرار متخذ سلفاً استفاد من الحادثين للتمهيد له، وتم تنفيذه بغتة ظهر يوم الأحد ١٢ أغسطس والإعلان عنه في الساعة الخامسة عبر التلفزيون الحكومي المصري، قبل انطلاق مدفع الافطار بساعة و٤٠ دقيقة.

والقرار في جوهره هو انقلاب قادة د. محمد مرسي رئيس الجمهورية -ومن خلفه مكتب إرشاد جماعة الإخوان- ضد الشرعية الدستورية القائمة.

فقد أصدر الرئيس د. محمد مرسي "إعلاناً دستورياً" تضمن إلغاء الإعلان الدستوري "المكمل" الصادر في ١٧ يونيه ٢٠١٢، وإدخال تعديلات علي الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ والذي يعد بمثابة دستور

مؤقت لحكم البلاد خلال الفترة الانتقالية حتي صدور الدستور الجديد بعد الانتهاء من صياغته، وتلا ذلك الاعلان إصدار الرئيس مرسي – بناء علي الصلاحيات التي أصبحت له بالاعلان الدستوري الجديد (إعلان ١٢ أغسطس) – قرارا بإقالة رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة القائد العام وزير الدفاع "المشير محمد حسين طنطاوي" ورئيس أركان حرب القوات المسلحة "الفريق سامي عنان" وعدد آخر من قادة الأسلحة والأفرع الرئيسية الذين يسبقون في الأقدمية اللواء أركان حرب "عبد الفتاح السيسي" مدير المخابرات الحربية الذي رقاه مرسي الي رتبة فريق أول وعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع والانتاج الحربي، وكذلك ترقية اللواء أركان حرب "صدقي صبحي سيد أحمد" الي رتبة فريق وتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة.

والقرار هو اغتصاب من جانب رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب المصري لرئاسة الدولة والسلطة التنفيذية لسلطات ليست له دستورياً.

فالفقه الدستوري يعرف "سلطة رابعة" تعلو السلطات الثلاثة المعروفة في كل الدساتير "التشريعية – التنفيذية –

القضائية" وهي "السلطة التأسيسية"، والذي يملك هذه السلطة التأسيسية هو الشعب بمجموعه وطبقاً لهذه السلطة التأسيسية فالشعب هو الذي يصدر الدستور الذي يحدد اختصاصات السلطات الثلاثة والعلاقات والتوازن بينها.

ونتيجة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسقوط دستور ١٩٧١ وتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة إدارة البلاد حتي انتهاء المرحلة الانتقالية وإصدار الدستور الجديد، أصبح المجلس الأعلي للقوات المسلحة هو الحائز - استثناء ولفترة محددة - لهذه السلطة التأسيسية وحتي صدور الدستور الجديد باستفتاء الشعب عليه.. وبناء علي ذلك أصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة خمسة إعلانات دستورية :

- الإعلان الدستوري "الأول" في ١٣ فبراير ٢٠١١ ويضم ٩ بنود.
- الإعلان الدستوري في ٣٠ مارس ٢٠١١ (٦٢ مادة غير مادة النشر).
- الإعلان الدستوري في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ بتعديل المادة ٣٨ من إعلان ٣٠ مارس والخاصة بنظام الانتخاب في مجلسي الشعب والشوري.

- الإعلان الدستوري في ١٩ نوفمبر ٢٠١١ بإضافة مادة جديدة برقم ٣٩ مكرر لإعلان ٣٠ مارس خاصة بتصويت المصريين في الخارج.
- الإعلان الدستوري في ١٧ يونيه ٢٠١٢ بتعديل المواد ٣٠ فقرة ثانية و٥٣ مكرر(أ) و٥٣ مكرر (٣) و٥٣ مكرر (٢) و٥٦ مكرر ٦٠ مكرر (٣).

ولم يحدث أي خلاف أو جدل حول ممارسة المجلس الأعلي للقوات المسلحة لدوره في إصدار وتعديل الإعلانات الدستورية وبصفته يحوز السلطة التأسيسية.

ولكن بعد انتخاب د. محمد مرسي رئيساً للجمهورية أنكر البعض حق المجلس الأعلي في ممارسة السلطة التأسيسية وإصدار أي إعلانات دستورية أو تعديلها، بمقولة أنه "بمجرد حلف الرئيس لليمين سقطت كل الإعلانات الدستورية القائمة، لأن الشرعية الدستورية التي أتي بها الرئيس تحجب الشرعية الواقعية "الثورية" التي جاءت بالمجلس العسكري، وبناء عليه تتوقف كل الأعمال التي صدرت في عهد العسكري، ويستطيع الرئيس أن يصدر إعلاناً دستورياً جديداً يكون ناهياً للإعلانات الدستورية السابقة".

والرد علي ذلك كان واضحاً، فسلطات الرئيس د. محمد مرسي محددة بدقة في الإعلان الدستوري الذي تم انتخابه علي أساسه وأقسم اليمين علي احترامه، وليس من بين هذه السلطات "السلطة التأسيسية".

كما أن "هناك مبدأ في الفقه القانوني هو تدرج القواعد القانونية، ويأتي علي رأسها الدستور ثم التشريع العادي ثم اللوائح، علي أن تقوم جمعية منتخبة بوضع القواعد الدستورية، لكن في الفترة الانتقالية ما بين تنحية الرئيس المخلوع ووضع الدستور الجديد حدد حكم المحكمة الإدارية العليا بأن المجلس الأعلي للقوات المسلحة هو الجهة المنوط بها إدارة شئون البلاد حتي انتهاء المرحلة الانتقالية، حيث يحوز المجلس السلطة التأسيسية في البلاد وله الحق في وضع القواعد الدستورية المؤقتة، وبالتالي لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قواعد دستورية أو يلغي الإعلان الدستوري الحالي".

وأكد ذلك د. إبراهيم درويش الفقيه الدستوري الكبير قائلاً إنه ليس من حق رئيس الجمهورية إصدار إعلان دستوري يلغي الإعلان الدستوري المكمل "لأنه صدر من

السلطة التأسيسية" ويضيف د. شوقي السيد " الرئيس لا يملك إلغاء الإعلان الدستوري المكمل ولا الإعلان الدستوري الأصلي في ٣٠ مارس.. وقرار الرئيس بإلغاء الإعلان الدستوري خيانة للقسم الذي أقسمه باحترام الإعلانات الدستورية بما فيها الإعلان المكمل، والذي يلزمه بعدم الاقتراب من المجلس العسكري بتشكيله القائم عند صدور الإعلان الدستوري المكمل".

وكان الإعلان الدستوري المكمل محل نقد واعتراض لأسباب ثلاثة، وهي صدوره دون أي تشاور مع الأحزاب السياسية والقوي السياسية والاجتماعية، ومده للفترة الانتقالية عملياً لمدة تقرب من خمسة شهور، وتحويله المجلس الأعلي للقوات المسلحة إلي سلطة فوق السلطات الثلاثة بدلاً من أن تكون إحدي مؤسسات السلطة التنفيذية، ولكن ذلك لا يسقط هذا الإعلان ولا يعني انتهاك الشرعية الدستورية للخلاص منه، فالطريق الصحيح هو الحوار مع المجلس الأعلي للقوات المسلحة لتعديله وممارسة الضغوط بالأساليب الديمقراطية لإلزامه بذلك، بدءاً بالوقفات الاحتجاجية والتظاهرات والإعتصامات وصولاً إلي الدعوة للإضراب العام.

وقد اعترضت الأحزاب والقوي السياسية علي المادتين ٢٨ و٦٠ من إعلان ٣٠ مارس، ولم يروا في ذلك سبباً لإلغاء الإعلان أو إسقاطه بطرق غير شرعية.

السبب الثاني للاعتراض علي قرار د.محمد مرسي، هو السلطات المطلقة التي أصبح يحوزها رئيس الجمهورية، حيث جمع بين يديه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وسلطة تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستتولي صياغة الدستور، ليولد في مصر "فرعون جديد" بسلطات مطلقة وبغطاء ديني زائف، تتجاوز السلطات المطلقة التي تمتع بها جمال عبد الناصر والسادات ومبارك.

فمرسي طبقاً لانقلابه علي الشرعية الدستورية القائمة في ذلك الحين والإعلان الدستوري "الباطل" الذي أصدره يتمتع بالسلطات التي كانت للمجلس الأعلي للقوات المسلحة في إعلان ٣٠ مارس (المادة ٥٦) بعد الثورة مباشرة، وتشمل السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية في دستور ١٩٧١ الاستبدادي، مضافاً إليها "التشريع – إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها – تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشعب – حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها" ..!!

## خلافات مرسي والسيسي

وكان منطقياً في ظل هذه التطورات وإقالة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وترقية مدير المخابرات الحربية "اللواء عبد الفتاح السيسي" إلي رتبة فريق أول وتعيينه قائداً عاماً ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي، أن يقوم القائد العام الجديد بإعادة تشكيل المجلس الأعلي للقوات المسلحة.

وجاء تشكيل المجلس من ٢٢ من قادة القوات المسلحة، ١٧ منهم ينضمون للمجلس لأول مرة، بينما احتفظ بعضويته خمسة فقط من أعضاء المجلس خلال قيادة المشير محمد حسين طنطاوي للمجلس، وهم "اللواء ممدوح شاهين" مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقانونية و"اللواء محسن الفنجري" مساعد وزير الدفاع رئيس هيئة التنظيم والإدارة و"اللواء محمد العصار" مساعد وزير الدفاع لشئون التسليح و"اللواء مختار الملا" مساعد وزير الدفاع و"اللواء عادل عمارة" مساعد وزير الدفاع.

وبدا وكأن الأمور استقرت لصالح هيمنة وسيطرة د.محمد مرسي - ومن خلفه مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين - وهو ما دفع رئيس الجمهورية لإصدار إعلان دستوري جديد في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ نص علي جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخري منذ تولي د.محمد مرسي لمنصب رئيس الجمهورية حتي انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود وتعيين نائب عام جديد اختاره رئيس الجمهورية هو المستشار طلعت إبراهيم، ومنح مجلس الشوري والجمعية التأسيسية لصياغة الدستور حصانة ضد الحل ومد عمل الجمعية التأسيسية لفترة من ٤ إلي ٦ شهور، وإعادة محاكمة المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة. وفي ظل الإعلان الدستوري الباطل انتهت الجمعية التأسيسية من صياغة الدستور فجر ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢ ورفعه لرئيس الجمهورية الذي اصدر قراره بالاستفتاء عليه في ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ وإقراره.

ولكن تطورات الأحداث طرحت احتمال وجود خلافات وصراعات بين الرئيس وجماعة الإخوان من جهة والمؤسسة

العسكرية من جهة أخري، تتناول محاولة "أخونة" القوات المسلحة "وإغلاق الرئاسة لملف التحقيقات في حادث رفح الحدودي الذي راح ضحيته ١٦ جندياً، وهجوم د.محيي الدين الزايط عضو مجلس شوري جماعة الإخوان علي القوات المسلحة وقائدها إلي حد القول أن ضباط الجيش المصري ".. قد خابوا في كل سبيل، قد ضلوا في كل قرار، في السلم تراهم فرساناً، في الحرب خزايا وفرار، ما قيمة جيش إن كان يقودهم فأر" ورد أحد القادة العسكريين علي الزايط قائلاً إن "ما قاله الزايط يعتبر خيانة عظمي" واتهم الإخوان بأنهم يريدون الفوضي وهدم جيش مصر لأنهم يعلمون أنه "رمانة الميزان". وقال مصدر عسكري مسئول - كما نشرت صحيفة الوطن - أن الإخوان ينتهجون مخططاً منظماً للهجوم علي الجيش لهز ثقة الشعب فيه وفي قياداته، في الوقت الذي تتراجع فيه شعبيتهم في الشارع، وتكثر المطالب بعودة القوات المسلحة للحكم كبديل لحكم الإخوان. وحذر المصدر الإخوان من أنهم إن لم يتخذوا موقفاً جاداً لوقف هذه المهازل فإنهم سيرون الوجه الآخر لغضب الجيش.. "فأبناء المؤسسة العسكرية لا يقبلون التطاول علي قادتهم السابقين والحاليين. صبرنا لن يطول وردنا سيكون قاسياً".

وتحت عنوان "مصادر تكشف أسرار شائعات الإخوان ضد السيسي" قالت صحيفة المصري اليوم أنه "تمت ممارسة ضغوط علي المؤسسة العسكرية لقبول ابناء الإخوان في الدفعة ١٠٩ حربية "مشيرة إلي أنه تم قبول عدد محدود جداً منهم، وإذا ظهر علي الطالب بالكليات العسكرية انتماؤه لأي مرجعية سياسية أو دينية أو ممارسته للسياسة سيتم فصله علي الفور.

## فشل برنامج ١٠٠ يوم

وتواكب هذا الصدام مع انقضاء عام على حكم الإخوان ود. محمد مرسى، والذي يعتبره البعض أسوأ عام في تاريخ مصر الحديث.

فشل مرسي وحكومته في تنفيذ برنامج المائة يوم الذي وعد الناخبين به وفي حل مشاكل الأمن والخبز والمرور والوقود والنظافة، كما شهد هذا العام العديد من الإخفاقات، منها (أزمات المياه مع إثيوبيا، وانقطاع التيار الكهربائي والمياه، وغلاء الأسعار، والانفلات الأمني، والعفو الشامل عن بعض المسجونين الأمنيين وإفراجه عنهم مما تسبب في عودة القلق والتوتر الأمني إلي سيناء.. وتمكين جماعة الإخوان من الحكم وانفراد الرئيس بالقرارات وإصداره لإعلانات دستورية متوالية، والسيطرة علي مفاصل الدولة بتعيين أتباعه من أعضاء جماعة الإخوان وحلفائهم في المناصب المختلفة، إضافة إلي التراجع في قراراته التي أصابت هيبة مؤسسة الرئاسة).

ويمكن أن نلخص أبرز سلبيات حكم مرسي ومكتب الإرشاد خلال عام فيما يلي:

- تعرض سيناء لتوترات وفوضي أمنية لم تشهدها منذ تحريرها وعودتها للوطن وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي، أي منذ ٢٢ عاما، فقد شهدت شبه جزيرة سيناء خلال العام الأول من حكم الإخوان والرئيس د. محمد مرسي حادث الهجوم علي كمين للجيش المصري في رفح والذي استشهد فيه ١٦ جنديا وضابطا مصريا غير المصابين.. والاعتداء المستمر علي كمائن الجيش والشرطة وحرس الحدود.. ومقتل مفتش الداخلية الذي جاء خصيصا للتحقيق في قتل ضباط الشرطة بمجرد وصوله من القاهرة.. وحادثة خطف الجنود السبعة والذي استمر لمدة أسبوع وتمت معالجته بأسلوب خاطئ وعقد صفقة مع الخاطفين بعدم ملاحقتهم أمنيا، واغتيال ضابط الشرطة من مكتب جهاز الأمن الوطني المسئول عن مكافحة الإرهاب «محمد أبوشقرة».. والاعتداء علي الأسر القبطية وإطلاق نيران علي محالهم ومنازلهم وتهديدهم وتهجير ٩ عائلات من رفح إلي العريش.. وحادث الهجوم علي قوات حفظ السلام وإنزال علم الأمم المتحدة ورفع علم تنظيم القاعدة،

ومقتل أحد الجنود وإصابة ٧ جنود وضابط.. وإصابة ٣ جنود شرطة و٣ مدنيين، لتبلغ حصيلة هذه العمليات استشهاد ١٧ ضابطا وجنديا وإصابة ١٠ آخرين و٣ مدنيين.. ومقتل الشيخ «خلف العليمي» ونجليه وكذلك الشيخ نايف.. وعمليات الهجوم المتكرر علي كمائن الجيش والشرطة في سيناء وخطف رجال الأعمال وطلب الفدية وخطف وسرقة سيارات.. ومهاجمة سيارات البنوك والبريد لسرقة الأموال في قلب العريش وفي منتصف النهار.. والإهمال الذي أدي لانقلاب سيارة أمن مركزي وسط سيناء ومصرع ٣١ مجندا وإصابة ٢٧ آخرين، حيث تم حشر ٤٨ مجندا في سيارة واحدة تحولت إلي ما يشبه علبة السردين...

- ترصّد جهاز الشرطة مما أدي إلي تجاوز شهداء الشرطة إلي أكثر من ٢٠٠ شهيد.
- استسهال القبض والاعتقال للنشطاء السياسيين من الشباب خاصة، وتعرض عديد منهم للتعذيب.. فطبقا لـ «لجنة الدفاع عن متظاهري مصر» فقد تم اعتقال ٢٥٠٠ مصري منذ الذكري الثانية لثورة ٢٥ يناير «أي منذ ٢٥

يناير ٢٠١٣» في محافظات القاهرة والإسكندرية والمنصورة وبورسعيد وطنطا وكفر الشيخ والإسماعيلية والسويس، وتعرض عدد كبير منهم لانتهاكات متعددة وللتعذيب.

ورصد تقرير «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» الصادر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، إلقاء القبض علي ٣٤٦٢ مواطنا علي خلفية قيامهم بنشاط سياسي معارض للحكم، مثل احتفالات ذكري ثورة يناير وأحداث الاتحادية، كما تعرض المقبوض عليهم للتعذيب، ويؤكد التقرير السنوي لـــ «مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا التعذيب» أن التعذيب مازال منهجا وسياسة يحكم بها نظام الإخوان ود. محمد مرسي، مثلما حكم بها المجلس العسكري ومبارك من قبله، ويسجل أن حالات التعذيب خلال ١١ شهرا من حكم مرسي بلغت ٣٥٩ حالة، إضافة إلي ٢١٧ حالة قتل. وبحسب الائتلاف المصري لحقوق الطفل، فتم القبض علي ٣٨٣ طفلا منذ ٢٥ يناير ٢٠١٣ وحتي أحداث مكتب الإرشاد في ١٦ مارس ٢٠١٣.

- استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة غير مسبوقة، فطبقا لمركز المصريين للدراسات السياسية الاقتصادية، استمر الانخفاض في قيمة الجنيه المصري وزيادة معدلات التضخم، الأمر الذي أدي إلي حدوث ارتفاع في السلع والخدمات «فقد انخفضت قيمة الجنيه المصري ليصبح الدولار الواحد يساوي ٧ جنيهات، وانخفض معدل النمو الاقتصادي لأقل من ٢,٥%.. وبلغ معدل الاستثمار في مصر خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ (١٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض في النصف الأول من عام ٢٠١٣ إلي ١١%، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر في (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ١٣ مليار دولار أمريكي، وانخفض إلي (٢) مليار دولار أمريكي في ٢٠١١-٢٠١٢ ثم هبط إلي ١٨٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام الحالي، وهي سابقة أولي من نوعها حيث يجب أن تتراوح الاستثمارات ما بين ٢٠% و٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل الوصول للتنمية المستدامة ومعدل نمو عال»، وفرض نظام د. محمد مرسي وحكومته ضرائب غير مباشرة علي السلع الاستهلاكية أدت إلي انخفاض في الأداء

الاقتصادي ومعدل النمو وتراجع الاستهلاك والاستثمار، وبينما كان الدين الخارجي المصري الموروث من حكم الرئيس السابق حسني مبارك ٣٣ مليار دولار تقريبا، أي في الحدود الآمنة كنسبة من الناتج المحلي، ارتفع بعد عامين من رحيله ليصل إلي ٤٣ مليارا في مارس ٢٠١٣ بزيادة قدرها ١٠ مليارات دولار.

ولم يجد النظام إنجازات حقيقية يتحدث عنها فطرح مشروعين فاشلين هما مشروع الصكوك وإقليم قناة السويس، وأعاد الرئيس فتح مشاريع سبق أن افتتحت في حكم الرئيس السابق مثل مشروع الإسكان بسوهاج الذي افتتح عام ٢٠٠٥ ومشروع الستيرين والبولي ستيرين الذي افتتحه وزير البترول السابق سامح فهمي وأعاد مرسي افتتاحه!

وهذه الإنجازات السلبية وغيرها كافية لتطيح بأي رئيس.. ولكن الأيام الأخيرة فى حكم مرسى أضافت إليها أمرا يقطع بعدم صلاحية الرئيس د. محمد مرسي للاستمرار في حكم البلاد.

فقررت محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية التي كانت تنظر قضية اقتحام سجن وادي النطرون مطالبة النيابة العامة بمخاطبة الإنتربول للقبض علي ٤ من حركة حماس وحزب الله والقاعدة لقيامهم مع أعضاء من جماعة الإخوان باقتحام السجون المصرية، والتحقيق مع د. محمد مرسي و٣٣ آخرين من جماعة الإخوان الذين كانوا نزلاء في سجن وادي النطرون بتهم التخابر والإرهاب وقتل ١٣ سجينا والاعتداء علي قوات الشرطة وسرقة أسلحة وذخائر.

ولم يكن غريبا في ظل هذه الحقائق أن تجمع قيادات وشخصيات سياسية - بعضها ظل حتي اللحظة الأخيرة يشارك في حوارات الرئيس - وكذلك الصحافة العالمية علي عدم صلاحية د. محمد مرسي في الاستمرار في حكم مصر.

يقول عمرو حمزاوي: (إن حصاد الرئيس المنتخب بعد عام هو دستور غير ديمقراطي وقوانين جائرة ومجلس شوري باطل وحكومة غير فعالة ومحافظون إخوان وآخرون من جماعات عنف أخري ومجتمع منقسم واقتتال أهلي ودولة معطلة وأخونة تتصاعد وفاشية تغزو كل الجنبات وتكفير للمعارضين ومذهبية مقيتة).

وقالت الايكونومست البريطانية.. (إن مرسي تبني نبرة طائفية واضحة.. وربما لا يكون ٣٠ يونيو يومه الأخير في السلطة، لكنه سيكون بداية صيف حار جدا علي الرئيس المصري).

وكتب «جوزيف رايت» في صحيفة الواشنطون بوست يقول (يواجه الرئيس مرسي أيضا خيبة أمل متنامية من الربع غير المتوقع.. ألا وهم الإسلاميون الذين صوتوا من أجله).

وفي حوار أجرته شبكة «سي. إن. إن» الأمريكية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شن هجوما حادا وساخرا علي د. محمد مرسي قائلا: (لقد طاردني الرئيس المصري بإصرار من أوروبا إلي جنوب أفريقيا حتي استطاع أن يلتقي معي في مدينة صغيرة في روسيا.. وهذا النوع من الرؤساء لا يعيش طويلا، ويرحل دائما بعد مأساة).

وفي مفاجأة من العيار الثقيل قرر د. محمد مرسي أن يقدم للشعب المصري كشف حساب عن عامه الأول في حكم مصر، فألقي بدءا من مساء الأربعاء ١٢ يونيو ٢٠١٣ وحتي

الساعة الأولي من يوم الخميس ١٣ يونيو ٢٠١٣ خطابا مطولا استغرق ساعتين و٢٥ دقيقة، ليتحول د. محمد مرسي بعد هذا الخطاب من رئيس محكوم عليه بالرحيل عن منصبه إلي رئيس مطلوب محاكمته علي جرائم قذف وسب و«إهانة» وتشهير، فالخطاب في النهاية متخم بالبيانات والمعلومات الخاطئة والمغلوطة بل والكاذبة، وبسلسلة من الاتهامات التي لا دليل عليها والتي تنتهك استقلال القضاء وتلومه علي أحكام البراءة في قضايا تخص أعوان الرئيس السابق حسني مبارك، وهو الأمر الذي وصفه المستشار أحمد الزند رئيس نادي القضاة بأنه «إثم في الدين» و«جريمة في القانون» وأخري تنتهك حرية الصحافة والإعلام، ثم التورط في اتهام قاض جليل هو المستشار «أحمد محمد علي النمر» بأنه «قاض مزور» لأنه كان مشرفا علي الانتخابات النيابية في الدائرة التي سقط فيها مرسي عام ٢٠٠٥، واتهامات أخري لمكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين الأسبق لأربع دورات (١٩٨٩-١٩٩١، ١٩٩١-١٩٩٣، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ٢٠٠٩-٢٠١١)، ولنائبين سابقين عن الشعب هما ممدوح فودة ومجدي عاشور باستئجار البلطجية، ولمالكي قناتي «سي بي سي» و«دريم» محمد الأمين وأحمد بهجت بالتهرب من

الضرائب واستخدام القنوات الفضائية المملوكة لهما لتصفية حسابات شخصية.

ولا يوجد في الخطاب بخلاف هذه الجرائم إلا كلام إنشائي طويل وغير مفهوم وتكليفات سبعة و١١ رسالة موجهة للشعب والقوات المسلحة والداخلية والقضاء والمعارضة والإعلام وبقايا النظام السابق والمتظاهرين وللكل وللشباب وللشعب، وجميعا بلا معني وبلا أي مضمون.

## مطالبة الجيش بالتدخل

وعادت الدعوة لتحرك القوات المسلحة وتولي إدارة البلاد للارتفاع مرة أخرى. فقال د.علي السلمي أن على القوى المدنية العمل لدعوة القوات المسلحة لحفظ الاستقرار ونشره على جميع الأصعدة. وقال د.أسامة الغزالي حرب أن مصر تعاني من حالة تفكك وتدخل الجيش لحفظ أمن مصر واجب وطني على مؤسسة القوات المسلحة. ودعا الشيخ نبيل نعيم مسؤول تنظيم الجهاد في مصر الذراع اليمنى لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة لعودة الجيش المصري للسلطة وتولي مقاليد الحكم مباشرة وإدارة شؤون البلاد قائلاً "جميع المتواجدين على الساحة لا يصلحون.. والأفضل أن يتولى الجيش إدارة البلاد لمدة سنتين، يكتب دستوراً ثم يتم إجراء انتخابات رئاسية".

وكتب الصحفي طارق حسن "أصبح الشعب الذي عايش فترات حكم مبارك ومن بعده إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم جماعة مرسي يرى الآن بوضوح أن فترة "حكم العسكري" كانت أكثر عدلاً وأمناً وحكمة من هؤلاء "الهواة"

لأن الجيش الذي حمى مصر في ثورة يوليو وثورة يناير كان يعبر بالبلاد وهو يحميها ويتلقى الطعنة تلو الطعنة من كل القوى السياسية بلا استثناء، من "حثالة" تربصت به لخدمة أعداء الخارج. واكتشف أبناء مصر الشرفاء – الآن فقط – أن ليس لديهم بعد المولى عز وجل إلا اللجوء إلى جيشهم ليحميهم مما يحيط بالبلاد من مخاطر داخلية وخارجية نعيشها ونراقبها ونراها".

ولم يكن هناك اتفاق حول هذه الدعوة، فأحزاب وقوى سياسية وحركات وائتلافات عارضتها بقوة.

قال نبيل عبد الفتاح (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام).. "كان الأجدر بتلك النخب السياسية والليبرالية منها تحديداً أن يحاربوا من أجل الحفاظ على مدنية الدولة وقيمها، ويخوضوا صراعاً حقيقياً دفاعاً عما يؤمنون به، لا بالقضاء عليها من خلال الهروب من المعركة واستدعاء دور المؤسسة العسكرية من جديد بالسياسة المصرية لتحارب معركتهم السياسية.. استدعاء وصل إلى حد التحريض السياسي والدعوة للانقلاب عن شرعية أول رئيس منتخب شرعياً في التاريخ المصري الحديث، إذا ما تم استثناء تجربة تولي محمد على باشا حكم مصر برغبة شعبية.

وقال خالد المصري منسق حركة شباب ٦ أبريل أن موقف شباب الحركة كان ومازال ضد تدخل الجيش بأي شكل في المعترك السياسي للحفاظ عليه وعلى الوطن، وندعمه في مهمته الوطنية بحماية مصر.. وشعارنا.. حافظوا على الجيش المصري فالجيش يحمي ولا يحكم".

وقال حمادة الكاشف منسق اتحاد شباب الثورة.. "إننا كشباب ثوري نرفض فكرة الهرب من حكم الإخوان لحكم العسكر".

ووصف أحمد راغب أحد قيادات الحركة الحقوقية المصرية دعوة استدعاء الجيش مرة أخرى لحكم البلاد بأنها "عار وخيانة" لثورة ٢٥ يناير "فمن يتصور أن الجيش المصري سيكون له دور من أجل تحقيق أهداف الثورة فهو لم يكن من الأصل منتمياً لثورة ٢٥ يناير، ولم يذق مرارة حكم العسكر سواء قبل الثورة أو بعدها أثناء فترات حكم المجلس العسكري".

بينما قال محمد زارع مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي أن الجيش له دور كبير في الحياة السياسية، وهو أن يحافظ على مؤسسته من استحواذ أو هيمنة أي فصيل سياسي

عليه.. فالجيش حكم البلاد لمدة ٦٠ سنة لديه بعض الإيجابيات والسلبيات، لكن في النهاية كانت ظاهرة سلبية، وعلينا أن نسعى لأن تكون مصر دولة مدنية حديثة وليست عسكرية أو دينية. بينما توقع باحثون وخبراء وساسة أن لا تتحرك القوات المسلحة إلا في حالة انهيار الدولة، دون أن تتولى الحكم.

ودكتور عماد جاد (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) يقول "أخذ الجيش بالتأكيد درساً من تجربة المرحلة الانتقالية. واليوم هناك عجز من السلطة والمعارضة في إدارة البلاد، وهذا كله أدى إلى استدعاء الشعب الجيش مرة أخرى، خاصة بعد موقفه المشرف من أهل مدن القناة خلال حظر التجوال وإعلان حالة الطوارئ. من هنا بدأ الجيش يستعيد صورته الإيجابية في عيون المواطنين البسطاء، ويمارس دوره في حماية الأمن القومي ويغلق الأنفاق مع غزة، وبدت الصورة أن الجيش أقرب للناس من الشرطة، وبدأ الشعب يوقع توكيلات ليدير الجيش البلاد. والجيش سيتحرك في حال تأزم المشهد واستمرار الصراع بين القوى السياسية مما يؤدي إلى انهيار الدولة".

ويضيف د. أحمد دراج عضو جبهة الإنقاذ الوطني.. "لم يكن علينا في السابق أن نقول يسقط حكم العسكر، ولا يجب الآن أن نستدعي الجيش للمشهد السياسي، فهو استدعاء يدل على فشل كل الأطراف في الدولة، فجميعنا فاشلون إذا كان خلاص الثورة باستدعاء الجيش.

وقال د.علي السمان رئيس الاتحاد العالمي للثقافات والحوار بين الأديان.. "استبعد تدخل الجيش إلا إذا بلغت المخاطر درجة كبيرة من الانفجار، وجاء طلب التدخل صريحا واضحاً كمطلب شعبي ورسمي، وفي ذلك الوقت لن ينسى الجيش حينئذ أن يقيم التوازن بين ما يمكن أن يطلب منه وواجبه الأساسي في حماية حدود مصر المهددة".

وطبقاً لما نشر حول لقاء الفريق عبد الفتاح السيسي مع جون كيري وزير الخارجية الأمريكية خلال زيارته مصر، فقد أكد السيسي أن القوات المسلحة المصرية ملك لجميع طوائف الشعب المصري، ولن نتدخل في المشهد السياسي إلا إذا رأت أن هناك مخاطر تهدد الأمن القومي المصري، لكن خلاف ذلك فهي بعيدة عن المعترك السياسي ومنحازة فقط للشعب دائماً وفقاً لعقيدة القوات المسلحة التي لا تتجزأ.

وأضاف السيسي "ليس معنى أن القوات المسلحة أكدت أنها لن تتدخل في السياسة، أنها سوف تجلس في مقاعد المتفرجين لأن ذلك غير صحيح، لأنه إذا ساءت الأمور فدور القوات المسلحة هو حماية الوطن وحماية المنشآت الحيوية وحماية المواطنين".

الخلاصة أن تدخل القوات المسلحة في المشهد السياسي وتوليها أو مشاركتها في إدارة وحكم البلاد كان وارداً في حالة انهيار الدولة المصرية وتهديد الأمن القومي. والمشكلة أن تفكيك الدولة المصرية وانهيارها أحد أهداف سلطة جماعة الإخوان لتقيم بدلاً منها دولة المرشد أو دولة الإخوان أو الدولة الدينية. والسياسة التي طبقها د.محمد مرسي والجماعة منذ صعودهم للسلطة مثلت تهديداً متصاعداً للأمن القومي المصري. ولم يكن هناك طريق لوقف خطر الدولة الدينية وخطر استبدالها بالدولة العسكرية إلا بعمل مشترك بين الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاحتجاجية والاجتماعية والنقابات من أجل حماية الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وإسقاط دولة المرشد.

وكان هذا هو التحدي الذي واجهته جبهة الإنقاذ وكل القوى الديمقراطية.

وللأسف فلم تنجح فى مواجهة هذا التحدى.

لقد نشأت الجبهة في نوفمبر ٢٠١٢ بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس د. محمد مرسي في ١٩ نوفمبر ٢٠١١، وتضم الجبهة أحزاباً وحركات سياسية و«ثورية» تنتمي جميعا إلي التيارات الليبرالية واليسارية والقومية، بما فيها أحزاب تاريخية تشكلت ومارست العمل الوطني والسياسي والحزبي قبل ثورة ٢٥ يناير مثل حزب التجمع وحزب الوفد والحزب الناصري وحزب الجبهة الديمقراطية وحزب الكرامة، وأحزاب جديدة نشأت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مثل (الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب الدستور والتيار الشعبي المصري وحزب المصريين الأحرار والحزب الاشتراكي المصري والحزب الشيوعي المصري الذي نشأ قبل الثورة وأجبر علي العمل سرا وأعلن عن نفسه بعد الثورة، كما تضم عددا من الشخصيات غير الحزبية أو غير المنتمية مثل د. وحيد عبد المجيد وغيره).

والنقد الأساسي للجبهة – من خارجها ومن داخلها – هو اقتصار عملها علي إصدار البيانات وعقد المؤتمرات الصحفية دون نزول حقيقي للشارع وممارسة العمل السياسي والجماهيري الديمقراطي من توزيع البيانات وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والمسيرات، رغم الإعلان أكثر من مرة عن المشاركة في مليونيات أو وقفات احتجاجية لكنها خلت من وجود حقيقي لرموز وقيادات وكوادر جبهة الإنقاذ.

وهناك غياب لكثير من القيادات الأساسية لأحزاب الجبهة عن الاجتماعات، وقد كشف رئيس الوفد فى العام الماضى (٢٠١٣) عن بعض الخلافات الأساسية فى الجبهة عندما فسر غيابه عن بعض الاجتماعات بوجود قرار من جانبه بتخفيض تمثيل الوفد فى جبهة الانقاذ ليمثله السكرتير العام المساعد للحزب احتجاجا وتحفظاً على أداء الجبهة فى الآونة الأخيرة خاصة بعض المواقف.. التى لا تتفق مع مبادئ الحزب.. مثل ترحيب البعض بعودة الجيش للحياة السياسية سواء بطريقة صريحة أو بطريقة ضمنية خلال تصريحاتهم.. كما أبدى أعضاء فى حزب الوفد رفضهم

سيطرة بعض الأحزاب الوليدة على الجبهة وتهميش حزب عريق مثل الوفد.

بالمقابل قال د.أسامة الغزالى حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية فى ذلك الحين إن الوفد فشل فى تبرير ما نشر عن تخفيض تمثيله فى الجبهة (مما يفتح الباب على مصراعيه لجميع الاحتمالات التى يأتى فى مقدمتها إبرام الحزب صفقة مع الأخوان المسلمين لتفكيك الإنقاذ).

وجاء الإعلان علي ما سمي بـــ «هيكلة جبهة الإنقاذ» أو «التشكيل النهائي لها» ليثير أكثر من تساؤل واعتراض.

فالهيئات واللجان القيادية المقترحة لــ «الجبهة» لا تكون إلا في «حزب»، وتتجاهل أن العمل الجبهوي بين أحزاب وقوي سياسية وحركات وائتلافات هو بطبيعته اتفاق حول نقاط محددة ولفترة زمنية محددة كذلك، علي عكس الحزب الذي يفترض استمراره ودوامه.

فطبقا لما نشر فهناك «القيادة العليا» و«المكتب التنفيذي» ولجان «البرنامج الاقتصادي والاجتماعي» ولجنة «البرنامج السياسي» و«لجنة الإعلام» و«لجنة التمويل» و«اللجنة

التشريعية والقانونية» و«لجنة الانتخابات والبرلمان» و«لجنة متابعة الحملة» وتضم كل لجنة عديدا من الأسماء، وهناك في القيادة العليا منسق عام للجبهة وأمين عام وأمناء عامون مساعدون.

ويهيمن علي هيئات ولجان الجبهة «المنسق والأمين» شخصيات تنتمي لأحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير أو شخصيات مستقلة غير منتمية وتقصي بشكل واضح قيادات حزبي الوفد والتجمع!

فالمنسق العام «د. محمد البرادعي» رئيس حزب الدستور، والأمين العام «د. أحمد البرعي» نائب رئيس حزب الدستور، ود. «وحيد عبدالمجيد» الأمين العام المساعد غير منتم و«د. إيناس مكاوي» الأمين العام المساعد غير منتمية ومنسق لجنة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي «هاني سري الدين» حزب المصريين الأحرار.. وهكذا بقية اللجان.

وكثير من هذه القيادات لم تمارس العمل السياسي والحزبي إلا بعد الثورة، أي منذ أقل من عامين!

وهناك في حالة إقرار هذه المقترحات إقصاء واضح لتيار اليسار، رغم وجود حزب اليسار التاريخي «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» والحزب الشيوعي المصري وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الاشتراكي المصري، و«التحالف الديمقراطي الثوري» الذي يضم ١٠ أحزاب وحركات يسارية وثورية!

## ظهور حركة تمرد

وكالعادة فاجأت حركة تمرد الجميع..

فعندما بدأت حركة تمرد فى جمع توقيعات المواطنين على استمارة "سحب الثقة من رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى العياط" والدعوة إلى "انتخابات رئاسية مبكرة" لم يتوقع أحد - حتى الشبان الذين بدأوا هذه الحملة - أن يشارك عشرات الآلاف من المتطوعين من الشباب والشيوخ والرجال والنساء وأعضاء وقيادات أحزاب يسارية وليبرالية فى التوقيع على الاستمارات والتحول إلى أعضاء فى حملة تمرد يدعون غيرهم إلى التوقيع على استمارات الحملة "لسحب الثقة من نظام الإخوان"، وأن تجمع الحملة خلال (٦٠) يوما (من ٢٦ ابريل وحتى ٢٥ يونيو) أكثر من ٢٢ مليون توقيع.

كان نجاح حملة التوقيعات ومساهمة مواطنين عاديين فيها وأحزاب سياسية (جمع حزب الوفد مليون و٩٠٠ ألف استمارة وجمع حزب التجمع أكثر من مليون و٧٠٠ ألف استمارة تم تسليمها جميعا لحملة تمرد (فى مؤتمر صحفى)

مؤشرا قوياً بأن الدعوة لاحتشاد المواطنين فى ميدان التحرير وأمام مقر رئاسة الجمهورية المعروف بـــ "الاتحادية" وفى كل ميادين مصر يوم ٣٠ يونيو لإسقاط حكم الإخوان ودولة المرشد ورحيل محمد مرسى فى طريقها للنجاح.

وفى مساء ٣٠ يونيو فاجأ الشعب المصرى العالم كله وحركة تمرد وأحزاب جبهة الإنقاذ والتيار الشعبى وحركة ٦ ابريل - وهى القوى الرئيسية الداعية للاحتجاج يوم ٣٠ يونيو - حشد فى كل مدن وقرى مصر من مرسى مطروح والسلوم غربا إلى العريش ورفح شرقا ومن الدلتا إلى أسوان تجاوز ٣٠ مليون مواطن (قدرته قناة CNN الأمريكية بـــ ٣٣ مليون) يرفعون شعارا واحدا " ارحل .. ارحل .. ارحل".

واكب هذه الثورة الشعبية وسبقها دعوة للقوات المسلحة وقائدها العام الفريق أول عبد الفتاح السيسى للتحرك والانضمام للشعب وعزل رئيس الجمهورية "د.محمد مرسى" وإسقاط حكم الإخوان.

## التشبث بكراسى الحكم

ومع استمرار تدهور الأوضاع واندفاع مرسى وجماعته فى أخونة الدولة، وحملة جماعة الإخوان على القوات المسلحة والفريق أول عبد الفتاح السيسى، وتصاعد العدوان على السلطة القضائية، ونزول الجماهير للشارع مطالبين بإسقاط النظام ورحيل مرسى، أصبح تدخل القوات المسلحة وانحيازها للشعب ومطالبه مسألة وقت.

وفى ٢٣ يونيو أدلى السيسى بتصريحات نقلتها عنه الصحف ووكالات الأنباء، دعا فيها الجميع دون أى مزايدات لإيجاد صيغة تفاهم وتوافق ومصالحة حقيقية لحماية مصر وشعبها "وقال" لدينا من الوقت أسبوع يمكن أن يتحقق خلاله الكثير، وأعلن رفضه الإساءة المتكررة للجيش وقياداته ورموزه.

وفى الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين أول يوليو وجهت القوات المسلحة إنذار للرئيس مرسى بضرورة الاستجابة لمطالب الشعب خلال ٤٨ ساعة وقال بيان القوات المسلحة "إذا لم تتحقق مطالب الشعب فسوف يكون لزاما

على القوات المسلحة أن تعلن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع التيارات السياسية بما فيها الشباب الذى كان ولا يزال مفجرا لثورته المجيدة دون إقصاء أو استبعاد لأحد" ومؤكدا أن "القوات المسلحة لن تكون طرفاً فى دائرة السياسة والحكم".

ولم يفهم د.محمد مرسى وجماعة الإخوان الرسالة، كما لم يفهموا الرسالة التى وجهها لهم الشعب المصرى يوم ٣٠ يونيو، أو على الأصح فإن تمسكهم بالحكم وإدراكهم أن الوصول للسلطة هى فرصتهم الأولى والأخيرة لحكم مصر والتمكين وتأسيس دولة المرشد، وأنهم لو فقدوا الحكم الآن فلن يعودوا إليه إلا بعد قرون والأرجح أن لا يعودوا إليه إطلاقاً. وهكذا وبعد عشر ساعات من إنذار القوات المسلحة وفى الساعات الأولى من صباح الثلاثاء ٢ يوليو أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أعلنت فيه أن البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تتم مراجعة رئيس الجمهورية بشأنه.. "وترى الرئاسة أن بعض العبارات الواردة فيه تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب فى حدوث إرباك للمشهد الوطنى المركب".

وأصاب العمى الكامل جماعة الإخوان ورئيس جمهوريتها د.محمد مرسى، ولجئوا لاستخدام العنف فى مواجهة المظاهرات الشعبية المؤيدة لرحيل مرسى وإسقاط حكم الإخوان والمؤيدة لبيان القوات المسلحة، فسقط خلال ٢٤ ساعة ١٦ قتيلا وأكثر من ٧٠٠ مصاب، ثمانية قتلوا فى الاشتباكات التى شهدها محيط المقر الرئيسى لجماعة الإخوان المسلمين فى المقطم، وسقط القتلى الآخرين فى محافظات أسيوط وبنى سويف والفيوم. ولم يفهم مرسى وجماعته دلالة انحياز القوات المسلحة والشرطة بعد ذلك وتوالى استقالة وزراء فى حكومة هشام قنديل بمن فيهم وزير الخارجية عمرو كامل ووزير المجالس النيابية حاتم بجاتو.

ومع انقضاء ال ٤٨ ساعة التى حددتها القوات المسلحة كحد أقصى للاستجابة لمطالب الشعب المصرى، تم عزل مرسى وإنهاء حكم جماعة الإخوان، وأعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسى بعد اجتماع حضره شيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب وبابا الأقباط تواضروس ود. محمد البرادعى المنسق العام لجبهة الإنقاذ وثلاثة من حركة تمرد والسيدة سكينة فؤاد، "خارطة للمستقبل" تتضمن تعطيل العمل

بالدستور وتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلى محمود منصور رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة وأن تكون من صلاحياته "السلطة التأسيسية" أى إصدار إعلانات دستورية تنظم حكم البلاد والعلاقة بين السلطات، وتشكيل لجنة تضم كافة الأطياف لتعديل الدستور.. الخ، لتبدأ مصر مرحلة جديدة.

ووقع الإخوان وحلفائهم من بقايا الجماعات الإسلامية الإرهابية فى خطيئة اللجوء للعنف وممارسة القتل والإرهاب ضد الشعب المصرى فى كل مدن الوادى، وفى سيناء ضد القوات المسلحة والشرطة بصفة خاصة.

وليرد الشعب المصرى فى مليونية دعم الشرعية الشعبية والقوات المسلحة على إرهاب الجماعة، وعلى الادعاء بوقوع "انقلاب عسكرى" مؤكداً على "الثورة الشعبية" التى انحاز إليها جيش مصر وشرطته وكافة أجهزة الدولة.

وليصبح يوم ٧ يوليو يوم الانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، حيث واجهت مصر تحديات ضخمة لتوفير الأمن والاستقرار والتصدى لحل الأزمة.

## ثورة.. أم انقلاب عسكري

وبدأ الجدل حول الدور الذي لعبته القوات المسلحة في ٣ يوليو الماضي عقب ثورة ٣٠ يونيو (٢٠١٣) وهل هو إنقلاب أم ثورة.. وهو ليس جدلا نظريا أو مبارزة فكرية بين سياسيين أو مفكرين، ولكنها قضية تمس صلب الحياة السياسية للمصريين جميعا، وتؤثر سلبا وإيجابا على مستقبل البلاد الذي تتم صياغته خلال الفترة الانتقالية الحالية بدءا بصياغة دستور جديد أم تعديل دستور ٢٠١٢ «المعطل»، وانتخابات البرلمان والرئاسة والمحليات.. إلخ.

ونقطة الخلاف الرئيسية تدور حول ما إذا كان الدور الذي لعبته القوات المسلحة هو «انقلاب عسكري» أم انحياز من القوات المسلحة للشعب في ثورته؟

وللإجابة على هذا التساؤل الفاصل لابد أولا من الاتفاق على مفهوم وتعريف الانقلاب العسكري.

لقد ظهر اصطلاح الانقلاب (coupحص état) في فرنسا في القرن السابع عشر (للإشارة للإجراءات المفاجئة والعنيفة

التي كان يتخذها الملك دون احترام للقانون أو العادات الأخلاقية للتخلص من أعدائه، وكان يلجأ إليها للحفاظ على مصالحه وأمن دولته).

وتطور مفهوم الانقلاب طوال القرن التاسع عشر ليدل على أعمال العنف التي يرتكبها أحد مكونات الدولة – وتحديدا القوات المسلحة – من أجل عزل رأس الدولة، وجرى التمييز بين «الانقلاب العسكري» بهذا المفهوم وبين «الثورة» التي تكون منظمة بشكل رئيسي من قبل مدنيين «الشعب» لا نفوذ لهم في هياكل الدولة.

وفي القرن العشرين ظهر عام ١٩٣٠ كتاب «تقنيات الانقلاب» بالإيطالية من تأليف «كورزيو مالا بارتي» الذي عمم انتشار واستخدام مصطلح الانقلاب بمعناه الحديث من خلال تحليله النقدي لأنشطة الحركات الفاشية والنازية، وقوله إن مفهوم الانقلاب لا ينطبق فقط على العسكريين بل يشمل قوى مدنية تعمل على زعزعة استقرار الحكومة من خلال إجراءات تهدف إلى خلق حالة من الفوضى الاجتماعية تمكن وتبرر وصول الانقلابيين إلى السلطة، وميز مالا بارتي بين مفهوم الانقلاب والثورة والحرب الأهلية (كون الانقلاب

يعتمد على عنصر المفاجأة ومدة العمليات المنخفضة نسبيا، وتقليص حجم المواجهة المسلحة لأقصى حد).

ويمكن تعريف الانقلاب العسكري بأنه (إحدى وسائل تغيير نظام الحكم أو رأسه، وهو تحرك أحد القادة العسكريين أو مجموعة منهم للاستيلاء على السلطة لتحقيق طموحات وأطماع في كرسي الحكم، سواء حظي الانقلاب بتأييد شعبي أو لم يحظ بذلك، ويعتبر انقلابا لأن القوات المسلحة وقادتها أقسموا يمين الولاء للحاكم، ومن ثم فهو انقلاب على العهد، ثم انقلاب على الحاكم من خلال قوة الجيش القاهرة).

وتعرف «الانسيكلوبيدا أجيريكانا» الانقلاب بأنه (الاستيلاء غير الدستوري على سلطة الحكم بواسطة مجموعة صغيرة، عبر تكتيكات وخطط بصورة فجائية، وغالبا بعنف محدود، وعلى عكس الثورة، فالاستيلاء على السلطة في ظهر الانقلاب يتم في القمة ولا يشارك فيه عدد كبير من المواطنين ينخرطون في النضال من أجل تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي).

ويفرق باحثون بين الانقلاب والثورة قائلين إن «الانقلاب» عسكري تغتال به إرادة الأمة و«الثورة» تولد فيها إرادة الأمة.

ويفرق طارق البشري بينهما قائلا (العمل الانقلابي في السياسة تقوم به القوات المسلحة، وفيه بطبيعته العسكرية من الفجائية ما يستلزم القدر العالي من السرية والتكتم حول الأهداف المنشودة، وأن السرية والانضباط والحذر والتوجس يكون أوجب هنا من أي عمل عسكري آخر، لأن القوات المسلحة هي قسم تابع للدولة ويستمد شرعية قرارات قياداته من خضوعه لرئاسة الدولة التي عينت القيادات العسكرية ومن سلطتها أن تعزلها وتنحيها، والقيادات العسكرية إذا عزلت فقدت شرعية وجودها على رأس التشكيلات العسكرية التنظيمية التي تتلقى أوامر الحركة من هذه القيادات، ونفقدت إمكانية تحركها الانقلابي، لذلك يتعين أن تتحرك القوات المسلحة بوحداتها بموجب أمر مجهول الهدف أو بموجب هدف صوري غير حقيقي، يمكن القيادة العسكرية من التنفيذ قبل انكشاف القرار وظهور الهدف، أي يجب الفصل التام بين قرار الحركة والهدف من الانقلاب، واتخاذ أساليب

الخديعة والمناورة والمكر، ويظهر هذا الفارق الواضح بين تغيير نظام الحكم بواسطة ثورة شعبية وبين تغييره بواسطة الانقلاب العسكري، لأن حركة الجماهير في الثورة الشعبية التي يسقط بها نظام الحكم هي حركة ظاهرة الأهداف، وكل من يشارك في العمل الثوري الجماهيري إنما ينضم إليه ويشارك فيه عارفا بالأهداف المنشودة من هذا الحراك وهذا التجمع، أما بالنسبة للانقلاب فإن القيادة العليا للقوة المسلحة هي وحدها التي تعرف الهدف السياسي من وراء حركة الجنود، وكل الجنود المشاركين في العمل حشدا وتوزيعا للمهمات يجهلون تماما ما يكمن خلف صنيعهم من نتائج منشودة، ولا يعرف الهدف السياسي لهذا الحراك العسكري إلا فرد أو جماعة ضيقة جدا محدودة العدد من القيادات، يسوقون أكبر قوة مادية في الدولة والمجتمع إلى غير ما تعرفه هذه القوة).

إذن هناك اتفاق بين الجميع أن «الانقلاب العسكري» له سمات محددة تتلخص في ما يأتي:

- عنصر المفاجأة.
- الاستيلاء على السلطة.

- عدم المعرفة بالهدف الحقيقي للانقلاب إلا لفرد أو مجموعة ضيقة.

إنزال هذه السمات على ما حدث في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣ يقطع بأن ما حدث هو انحياز للثورة وليس انقلابا عسكريا.

- فما حدث في ٣ يوليو ٢٠١٣ لم يكن مفاجئا لا لسلطة الحكم ولا لضباط وجنود القوات المسلحة ولا للشعب المصري كله ولا للعالم أجمع.

ففي ٢٣ يونيو/حزيران أذيع خطاب للفريق عبد الفتاح السيسي ألقاه على ضباط وجنود القوات المسلحة قال فيه إن القوات المسلحة على وعي بما يدور داخل البلاد وأن هناك حالة انقسام في المجتمع وأن «استمرارها خطر على الدولة المصرية» وأنه لابد من التوافق لأن الحالة الحاضرة تهدد الأمن القومي مما لا تكون القوات المسلحة بمعزل عنه (وأننا لن نظل صامتين أمام انزلاق البلاد في صراع يصعب السيطرة عليه).

وفي ١ يوليو/تموز أصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانا أمهل فيه القوى السياسية ٤٨ ساعة للاتفاق على مخرج

من الأزمة، وقال إن القوات المسلحة ستعلن «خريطة طريق للمستقبل» إذا لم تتحقق مطالب الشعب التي أعلنها يوم ٣٠ يونيو.

وفي ٣ يوليو أعلن الفريق السيسي هذه الخريطة متضمنة تعطيل الدستور وعزل رئيس الجمهورية وحل مجلس الشورى وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للجمهورية وتشكيل لجنة لتعديل الدستور المعطل وانتخاب برلمان جديد ورئيس جديد خلال فترة زمنية محددة.

بل إن دعوة القوات المسلحة للتحرك وإسقاط سلطة جماعة الإخوان كانت مطلبا شعبيا منذ بداية هذا العام تقريبا، ففي يوم الجمعة ١٦ مارس /آذار ٢٠١٣ طالب المتظاهرون أمام النصب التذكاري في مدينة نصر القوات المسلحة بالتدخل لإنقاذ مصر من حكم مرسي والإخوان.

وانطلقت من بورسعيد ظاهرة تسجيل توكيلات لتفويض القائد العام للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد، بما يذكرنا بتحرير التوكيلات للوفد المصري برئاسة سعد زغلول للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس عشية ثورة ١٩١٩.

- وكان الهدف من تحرك القوات المسلحة في ٣ يوليو ٢٠١٣ معروفا للجميع، فقد وقع خلال أسابيع قبل ٣٠ يونيو على استمارة حركة تمرد أكثر من ٢٠ مليون مصري يطالبون بسحب الثقة من رئيس الجمهورية د.محمد مرسي العياط والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة والتمسك بأهداف الثورة والعمل على تحقيقها، ولم يقتصر جمع التوقيعات على حركة تمرد بل شارك في الحملة الأحزاب والقوى السياسية ومواطنون عاديون.

وفي ٣٠ يونيو أعلن المتظاهرون في كل ميادين التحرير بمصر والبالغ عددهم ما بين ٢٦ مليونا و٣٣ مليونا طبقا للتقديرات المختلفة المحلية والأجنبية، تمسكهم بإسقاط حكم الإخوان وممثلهم في الرئاسة، وطالبوا بتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية مؤقتا وإسقاط دستور ٢٠١٢ الإخواني - السلفي والعمل على صياغة دستور توافقي لدولة مدنية ديمقراطية حديثة ثم إجراء انتخابات حرة نزيهة طبقا للمعايير الدولية لمجلس نواب ورئيس للجمهورية.

- ولم يسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة للاستيلاء على السلطة، فخريطة الطريق للمستقبل أعطت السلطة للمدنيين، سواء السلطة التنفيذية أو التشريعية، وكذلك السلطة التأسيسية، والتزمت إلى حد كبير بما طالب به الشعب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفي ظل هذه الحقائق يصبح إلحاح جماعة الإخوان وحلفائهم ومنظريهم وكتابهم على الانقلاب العسكري والمؤامرة على الشرعية والهجوم الفظ على القوات المسلحة المصرية مجرد لغو لا قيمة له ولا يجد أي صدىً بين المصريين، خاصة والجماعة تتورط في كل يوم في مزيد من الأخطاء والجرائم.

## القوات المسلحة في الدستور

وانتقل الجدل إلى لجنة الخمسين لصياغة الدستور. وثار خلاف داخل لجنة نظام الحكم بين عدد من أعضاء هذه اللجنة الفرعية وممثلي القوات المسلحة في اللجنة «اللواء محمد مجد الدين بركات واللواء ماهر مناع مهيب جاد الحق»، حول المواد الخاصة بالقوات المسلحة في مشروع الدستور الجديد، وتم مناقشة نقاط الخلاف في اجتماع عقد بين عضوين في المجلس الأعلي للقوات المسلحة «اللواء ممدوح شاهين واللواء محمد العصار» ورئيس لجنة الخمسين «عمرو موسي» ومقرر لجنة نظام الحكم، وجرى الحديث عن عقد لقاء بين عمرو موسي والفريق أول عبدالفتاح السيسي.. ويشير هنا الجدل بوضوح إلي الدور الذي لعبته وما تزال القوات المسلحة في حكم مصر، منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن، دون أن ينص فى أى دستور على دور لها فى الحكم.

وخالف الدستور الإخواني - السلفي هذا المنهج فلجأ إلي النص في دستور ٢٠١٢ في المواد ١٩٤ و١٩٥ و١٩٦

و١٩٧ و١٩٨، علي أن (يكون للقوات المسلحة مجلس أعلي علي النحو الذي ينظمه القانون، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها»، وأضافت لجنة الخبراء العشرة لهذا النص «بعد موافقة المجلس الأعلي للقوات المسلحة» وإنشاء مجلس الدفاع الوطني والنص علي أن «يتولي رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيسي مجلسي الوزراء ورئيس مجلس النواب والشوري، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة..

وأضافت لجنة الخبراء العشرة لهذا النص «وتدرج «الموازنة» رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة»، والمادة الأخيرة خاصة بالقضاء العسكري وتنص علي أن (القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل

في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها، ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة، ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخري..).

وهكذا تم لأول مرة «دسترة» الدور السياسي للقوات المسلحة في حكم البلاد.

وإنصبت الاعتراضات علي هذه المواد علي ثلاث نقاط مهمة.

- **الأولي** تتعلق بالنص علي موافقة المجلس الأعلي للقوات المسلحة علي تعيين وزير الدفاع، والجمع بين منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، فمثل هذه النصوص مفهومة ومقبولة في ظل نظام الحزب الواحد، أما في ظل التعددية الحزبية فالأغلب الفصل بين منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وكثيرا ما يكون وزير الدفاع مدنيا وليس عسكريا، ويستحيل أن يكون تعيين وزير الدفاع معلقا علي موافقة المجلس الأعلي للقوات المسلحة.

- **الثانية** تتعلق بتشكيل مجلس الدفاع الوطني من أغلبية من العسكريين (٨) مقابل ٧ من المدنيين، والنص علي أن ينفرد هذا المجلس بمناقشة موازنة القوات المسلحة والتي تدرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة، فبهذا الوضع تتحول القوات المسلحة إلي سلطة وليست مؤسسة سيادية جزءا من السلطة التنفيذية، والقول إن مثل هذه النصوص موجودة في القضاء سواء بالنسبة للمجلس «مجلس القضاء الأعلي» وموازنته تدرج رقما واحدا في الموازنة العامة بتجاهل حقيقة أن القضاء أحد السلطات الثلاث، والقوات المسلحة ليست كذلك ويجب ألا تكون.
- **الثالثة** تتعلق بالنص الخاص بالقضاء العسكري والذي ترك الباب مواربا لمحاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري، أي أمام قضاء استثنائي غير طبيعي بالنسبة للمدنيين، وكان المفروض في رأي غالبية أعضاء اللجنة النص علي عدم محاكمة أي مدني أمام القضاء العسكري، بينما رأي البعض تقييد هذا الحق بحيث لا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في حالة اعتدائه علي منشآت عسكرية.

وتوصلت لجنة صياغة الدستور "لجنة الخمسين لحل وسط فى مشكلة منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. فنص فى المادة ١٤٦ على أن لرئيس الجمهورية اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل "بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء" ونص فى المادة ٢٣٤ فى الأحكام الانتقالية على أن "يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتسرى أحكام هذه المادة لدورتين رئاستين كاملتين اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور".

أما مشكلة محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى فكانت القضية الأصعب والأعقد فالفقرة الثانية من المادة ١٧٤ تنص على ما يلى:

«ولا يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى إلا فى الجرائم التى تمثل اعتداء مباشرا على منشآت القوات المسلحة العسكرية أو معسكراتها أو ما فى حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها، أو وثائقها أو أسرارها العسكرية، أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التى تمثل اعتداء مباشرا على ضباطها أو أفرادها

أثناء وبسبب تأدية أعمال وظائفهم..». وعندما طرحت هذه المادة للتصويت المبدئى فى لجنة الخمسين وافق عليها ٣٠ من أعضاء اللجنة ورفضها ٧ أعضاء وامتنع عضوان عن التصويت، وظللت – كعضو فى لجنة الخمسين وممثل لتيار اليسار – مترددا فى إعطاء صوتى فى أى اتجاه حتى لحظة المناداة على اسمى لأعلن موقفي، وكان الموافقة على المادة. كانت الحيرة بسبب موقفى الثابت طوال عقود ضد محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى وضرورة مثول أى متهم أمام قاضي الطبيعي، والتاريخ الأسود للمحاكمات العسكرية فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. مازالت الذاكرة تعى محاكمة الشيوعيين أمام مجلس عسكرى يرأسه الفريق هلال عبد الله هلال قائد سلاح المدفعية عام ١٩٥٥ والأحكام القاسية التى صدرت ضدهم، ولم يكن لسيادة الفريق أى علاقة بالقانون، ولا لعضوى اليمين واليسار وكانا قائد سلاح الطيران وقائد سلاح البحرية.

وحضرت عام ١٩٥٤ محاكمة «الإخوان» عقب محاولتهم اغتيال «جمال عبد الناصر» فى المنشية. – وكنت مازلت طالبا فى الجامعة – وكانت المحكمة «محكمة الشعب» برئاسة

«جمال سالم» وعضوية «حسين الشافعي» و«أنور السادات» وجميعهم أعضاء فى مجلس قيادة الثورة ولا علاقة لأيهم بالقانون أو القضاء، وأصدرت «المحكمة» حكما بالإعدام على سبعة من المتهمين، أعدم ستة منهم وخفف الحكم على السابع «حسن الهضيبي» إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. وتوالت بعدها المحاكمات ذات الصبغة العسكرية، القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ والتى اتهم فيها آلاف من الإخوان بمحاولة إحياء تنظيم جماعة الإخوان وتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة، وحكم بإعدام ٧ من المتهمين يتقدمهم «سيد قطب» و«عبدالفتاح إسماعيل»، وبالأشغال الشاقة على ٢٦، وما بين ٧ سنوات و١٥ سنة على عدد آخر، ثم عام ١٩٩٥ فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك حيث حكم على ٣٤ من قيادات الجماعة فى ٢ يناير ١٩٩٥ حوكموا أمام القضاء العسكري، والحكم على ٢٠ آخرين فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥ وعلى اثنين من المتهمين فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥، وقضية حزب الوسط عام ١٩٩٦، ثم القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ جنايات عسكرية المعروفة بقضية النقابيين ومن بين المتهمين فيها «مختار نوح» و«محمد على بشر»، وقضية أساتذة الجامعات وصدر حكم القضاء العسكرى فيها

بالسجن بين ثلاث وخمس سنوات فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢. وفى تسعينيات القرن الماضى حوكم المئات أمام القضاء العسكرى من أعضاء الجماعات الإرهابية «الجماعات الإسلامية المسلحة» وأصدرت المحاكم العسكرية ٨٦ حكما بالإعدام. كما حوكم الشاعر أحمد فؤاد نجم ومعه الشيخ إمام أمام محكمة عسكرية لتأليف وغناء قصيدة «هنا شقلبان.. محطة إذاعة حلاوة زمان» وحكم على نجم بالسجن لمدة عام! هذا هو ما تعيه الذاكرة عن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وهو يكفى ويزيد لرفض المادة المقترحة فى الدستور. إلا أن الجرائم المستثناة هى فى الواقع جرائم إرهابية بمعنى الكلمة، لا يمكن لمواطن مدنى عادى الإقدام عليها، فالذى يعتدى مباشرة على منشآت القوات المسلحة العسكرية أو معسكراتها أو معداتها أو أسلحتها أو مركباتها، لابد أن يكون مسلحا واتخذ قرارا بالقيام بعمل إرهابى مخطط ومحدد الهدف. والإرهاب لم يعد ظاهرة طارئة، بل علينا التعايش والتعامل معه لأجل غير معلوم، فخلال الأربعين سنة الماضية توالت الأعمال الإرهابية فى مصر فى موجات متلاحقة تشتد حينا وتتراجع أحيانا، بل وأصبح الإرهاب ليس أمرا محليا فقط ولكنه ظاهرة عالمية تهدد العالم كله. وقد اختلف القضاء

العسكرى اليوم عن صورته بالأمس، لم يعد القضاة العسكريون مجرد ضباط فى القوات المسلحة، بل أصبحوا مؤهلين قانونيا، وقد رجحت هذه الأسباب تصويتى بالموافقة على المادة ١٧٤، خاصة أن التصويت تم فى نفس اليوم الذى اغتال فيه الإرهاب شهداء القوات المسلحة الذين كانوا فى الحافلة التى جرى تفجيرها على طريق العريش، وأحسست أن الواجب يفرض على لجنة الخمسين توجيه رسالة تضامن مع قواتنا المسلحة التى تقدم الشهداء كل يوم فى سيناء والوادي.

والأهم إن وضع القوات المسلحة ظل كما هو فى ظل دستور ١٩٧١ يقصر دورها على حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها. فالمادة (٢٠٠) فى الفرع الأول من الفصل الثامن من الدستور تقول "القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هى التى تنشئ هذه القوات، ويحظر على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذى ينظمه القانون".

وربما يكون التغيير الوحيد هو النص فى المادة (٢٠٣) من الدستور والخاصة بمجلس الدفاع الوطنى، على أن تدرج موازنة القوات المسلحة "رقما واحدا فى الموازنة العامة للدولة" ويتولى مجلس الدفاع الوطنى "مناقشة موازنة القوات المسلحة".. ويتكون مجلس الدفاع الوطنى من ١٤ عضوا، ستة مدنيين هم رئيس الجمهورية (رئيس المجلس) ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزراء الخارجية والمالية والدفاع، وثمانية عسكريين هم وزير الدفاع (القائد العام للقوات المسلحة) رئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

قبل أن ينقضى عام على حكم الإخوان لمصر راهنت قوى شعبية واحزاب وقوى سياسية على القوات المسلحة وقيامها بالتحرك لاسقاط حكم جماعة الاخوان، بعد أن قادت الجماعة ورئيس جمهوريتها البلاد إلى حافة الهاوية.

البعض دعا إلى ذلك صراحة وحرض عليه، وآخرون توقعوا ذلك وتمنوه دون إعلان، بينما عارض سياسيون وأحزاب ديمقراطية عودة القوات المسلحة للمشهد السياسى وتولى المسئولية.

ويتناول الكتاب الدور الذى تلعبه القوات المسلحة فى إدارة البلاد منذ قيام تنظيم الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بإسقاط النظام القائم فى البلاد وعزل الملك ثم إلغاء النظام الملكى فى ١٨ يوليو ١٩٥٣، سواء كان هذا الدور مباشر أو غير مباشر.

وقد تولت القوات المسلحة الحكم بصورة مباشرة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى صدور دستور ٢٣ يوليو ١٩٥٦، وكذلك عقب ثورة ٢٥ يناير فى الفترة من ١١ فبراير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

وقد حددت القوات المسلحة موقفها واضحاً من ثورة ٢٥ يناير منذ نزول الجيش فى القاهرة والإسكندرية والسويس يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وببيانى ١١ فبراير و١٣ فبراير ٢٠١١.

والقراءة الدقيقة لموقف القوات المسلحة تقول أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضحى برئاسة النظام وبعض معاونيه للمحافظة على استمرار النظام القائم، وحمى فى نفس الوقت المتظاهرين ولم يستخدم القوة ضدهم.

والمقارنة بين الضباط والأحرار والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤكد هذه الحقيقة.

كذلك فقد وقعت القوات المسلحة فى مجموعة من الأخطاء خاصة بعد تحالف المجلس الأعلى مع جماعة الإخوان.

ويتناول الكتاب أسباب هذا التحالف ونتائجه وموقف الأحزاب الديمقراطية من الجمعية التأسيسية الأولى والثانية، وخطيئة السماح بقيام أحزاب دينية تحت مقولة "أحزاب بمرجعية دينية"، وأسباب انهيار هذا التحالف واكتشاف

المجلس لخطأه ومحاولته تداركه والخلاف الذى دار قبل انتهاء الفترة الإنتقالية حول دور الجيش بعد انتهائها.

وينتقل الكتاب لفترة حكم الإخوان ود. محمد مرسى، والإنقلاب الذى قاده ومكتب الإرشاد ضد الشرعية الدستورية القائمة (إنقلاب القصر)، وخلافات مرسى والسيسى، وفشل برنامج الـــ ١٠٠، وسلبيات هذه المرحلة. وعودة المطالبة الشعبية والسياسية بتدخل القوات المسلحة. وظهور حركة تمرد والدور الهام الذى لعبته، وصولا إلى الموجة الثانية من الثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعزل مرسى وإعلان خريطة المستقبل فى ٣٠ يوليو ٢٠١٣.

ويرصد الكتاب الجدل الذى دار حول تدخل القوات المسلحة وإعلانها خارطة المستقبل، وهل هو انقلاب عسكرى أم انحياز للثورة لينتهى إلى أن ما حدث هو ثورة أو المرحلة الثانية من الثورة.

ويختتم الكتاب بتناول دور القوات المسلحة فى الدستور الجديد والمناقشات التى دارت فى لجنة الخمسين حول هذه القضية والتى انتهت بالمواد الخاصة بوضع القوات المسلحة فى الدستور.

# بطاقة تعريف

حسين عبد الرازق (حسين محمد حسين عبد الرازق)
صحفى وكاتب وعضو لجنة الخمسين لصياغة الدستور
من مواليد الجيزة فى ٤ نوفمبر ١٩٣٦
العنوان ٣ شارع د. على السيد – ميت عقبة – توزيع إمبابة – جيزة
بكالوريوس علوم سياسية – كلية التجارة – جامعة القاهرة ١٩٦١

رئيس تحرير الأهالى الأسبق (١٩٨٢ – ١٩٨٨)

رئيس تحرير مجلة اليسار (١٩٩٠ – ٢٠٠١)

محرر الشئون الإفريقية بصحيفة الجمهورية من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٨.

فمحرر للشئون العربية والإفريقية بصحيفة المجاهد الجزائرية من أكتوبر ١٩٦٨ وحتى أغسطس ١٩٧٠.

فمسئول لقسم التعليقات السياسية بجريدة الجمهورية من سبتمبر ١٩٧٣ وحتى مارس ١٩٧٥.

ونقل بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى (أنور السادات) لصحيفة الأخبار فى مارس ١٩٧٥ حيث منع من الكتابة والعمل بالصحيفة لمدة ٢١ عاماً إلى أن أحيل للمعاش فى نوفمبر ١٩٩٦.

إنتخب عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين (١٩٧٩ - ١٩٨٣).

عضو سكرتارية لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية والتى ضمت "حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - حزب الوفد - الحزب العربى الديمقراطى الناصرى - حزب العمل - حزب الأحرار - جماعة الإخوان المسلمين - الحزب الشيوعى المصرى".

أحد مؤسسى حزب التجمع فى أبريل ١٩٧٦، انتخب أميناً للحزب فى القاهرة عام ١٩٧٦ وأميناً للعمل الجماهيرى فى المستوى المركزى. ثم أمينا عاماً مساعداً عام ١٩٨٨، فأميناً عاماً للحزب فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ فعضواً فى مجلس رئاسة الحزب فى ٦ مارس ٢٠٠٨، فعضو للمكتب السياسى ٢٠١٣.

**نشر ستة كتب هى:**

- الخرطوم ١٩ مايو - قصة الصراع بين نميرى والحزب الشيوعى.
- مصر ١٨ و١٩ يناير.
- الأهالى صحيفة تحت الحصار.
- أفغانستان ومقاومة الغزوة الصهيونية.
- العراق بين صراعات الداخل والخارج.

# هذا الكتاب

تصدت القوات المسلحة المصرية بتاريخها الوطنى للعب دور أساسى فى السياسة والحكم منذ ثورة 23 يوليو 1952، وإسقاط النظام الملكى فى 18 يوليو 1953، سواء بصورة مباشرة خلال الفترة من يوليو 1952 وحتى يونيو 1956، ثم خلال الفترة من 11 فبراير 2011 - عقب ثورة 25 يناير - وحتى 30 يونيو 2012 ، بصورة غير مباشرة .

ومن المهم ومصر تستكمل خريطة المستقبل بعد إصدار الدستور وإنتخاب رئيس الجمهورية، وتستعد للإستحقاق الثالث والأخير وهـو إنتخاب مجلس النواب، أن نعرف ونقيم بدقة دور "الجيش المصرى" فى السياسة والحكم .

**الناشر**





ACADEMIC BOOKSHOP
EGYPTIAN JOINT-STOCK CO. CAIRO 2002